

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٦٨

الجمعة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

**السيد بوقادوم** (الجزائر) بالنيابة عن جميع مقدمي مشروع القرار A/72/L.26، المعنون "اليوم الدولي للعيش معاً في سلام"، يسرني أن أعرض مشروع القرار في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة. أود أن أشكر جميع البلدان التي أسهمت في مشروع القرار، فضلاً عن البلدان المشاركة في تقديمه، لا سيما البلدان العربية والأفريقية والوفود الأخرى الصديقة.

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيريرا (سري لانكا).

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

**البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)**

**ثقافة السلام**

**تقرير الأمين العام (A/72/488 و A/72/621)**

**مشروعاً قرارين (A/72/L.21 و A/72/L.26)**

إن مشروع القرار الذي اقترحتة الجزائر جاء ثمة مشاورات غير رسمية فيما بين البلدان المنفذة جرت بطريقة شفافة وبناءة. لذلك، لدينا نص توافقي يراعي شواغل وتطلعات الجميع.

(تكلم بالإنكليزية)

مما يجدر ذكره أن الجزائر وطن سانت أوغستين، والكاهنة، ولالا فاطمة نسومر، وأمير عبد القادر، وروجر حنين. وكانت الجزائر البلد الذي تبناه كل من فرانتز فانون وميريام ماكيبا بوصفها وطناً. وهي أيضاً الوطن الثاني لنيلسون مانديلا، حيث استخدم القول نفسه. تقع الجزائر عند مفترق طرق العديد من

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** يذكر الأعضاء أن

الجمعية العامة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، اتخذت في جلستها العامة الحادية والستين المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ القرار ١٧/٧٢ المعنون: "آثار الأعمال الإرهابية الموجهة ضد المواقع الدينية على ثقافة السلام".

أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر لعرض مشروع القرار

A/68/L.26.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org))، المعني إلى: (<http://documents.un.org>) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1742759 (A)



تلك هي الروح التي تسود جهودنا المشتركة التي تمخضت عن مشروع القرار هذا.

(تكلم بالعربية)

أخيراً، يتمنى مقدمو مشروع القرار A/72/L.26 اعتماده بتوافق الآراء.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا ليعرض مشروع القرار A/72/L.21.

**السيد يعقوب (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "الاعتدال" A/72/L.21

الاعتدال يحظى بالقبول والاحترام. فهو ينطوي على التفاهم المتبادل والاحتفال بالتنوع الثري الأبعاد. التنوع يثري ويعزز نسيج الحياة. وما هو أكثر من التسامح أن تقبل التنوع هو السبيل إلى التعايش السلمي.

مرة تلو الأخرى، أثبت التاريخ أن رفض الاعتدال، يعني خيار التشدد بأي طريقة أو شكل، وهو خيار يمكن أن يشعل الصراع والشعور بالاستياء، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حرب ومعاذرة يعجز عنهما الوصف. ومن الجهة الأخرى فإن الاعتدال يمكن أن يخفف من هذه النتائج أو يمنعها. لذلك من الحتمي اعتبار الاعتدال الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية في عالم لا يزال حتى اليوم السلام فيه بعيد المنال في بعض أجزاء من العالم.

إننا إذ نتداول بشأن جدول أعمالنا اليوم، يسرنا أن نلاحظ أنه يجري الترويج لنهج الاعتدال ليس فقط من جانب رئيس وزرائنا، بل من قادة العالم الآخرين. ويمكن أن تتجلى فكرة الاعتدال أيضاً في مختلف الوثائق الختامية لعدد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية لمنظمات مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والكونغرس والاجتماع الآسيوي - الأوروبي.

الثقافات والتقاليد والأديان والحضارات التي شكلت ماضيها، أما الجزء الأكبر من حاضرها فسيظل يشكل مستقبلها. وسنظل مجتمعاً منفتحاً.

(تكلم بالفرنسية)

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم يتضمن ١٣ فقرة دياحة و ٧ فقرات منطوق، أول فقرة من المنطوق تحدد ١٦ أيار/مايو "اليوم الدولي للعيش معاً في سلام". إن هدف مشروع القرار زيادة تعزيز العيش معاً في سلام، وفي تسامح وتعايش سلمي وتعايش منسجم، وكذلك التفاهم والاحترام المتبادلين، من دون تمييز على أساس العرق أو الجنسية، أو الجنس، أو الحضارة، أو اللغة، أو الدين.

(تكلم بالإسبانية)

كذلك يدعو مشروع القرار جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز المصالحة من أجل المساعدة على ضمان السلام والتنمية المستدامين، بما في ذلك من خلال العمل مع المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والجهات الفاعلة المعنية الأخرى. ويدعو أيضاً كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، فضلاً عن المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والناس، إلى الاحتفال باليوم الدولي للعيش معاً في سلام.

(تكلم بالفرنسية)

أود أيضاً أن أشدد على أن مشروع القرار يمثل نموذجاً للتعاون والانسجام بين المجتمع المدني والدول. بين ظهرانينا هنا اليوم الشيخ خالد بن تونس، الرئيس الفخري للجمعية العالمية الصوفية العالوية والمرشد الروحي، طارق العالوية الحائز على مركز استشاري لدى اليونسكو. وأود أن أبرز مقتطفات من البيان الذي يود الإدلاء به هنا:

"إن النزعة الإنسانية في داخلنا تعبر عن نفسها على نحو أكبر عندما يقرر كل واحد منا تهيئة حياة ثرية لنفسه أو نفسها مع الآخرين".

أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره المعنون ”تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/72/488)“. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره المعنون ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“ (A/72/621) فهذه التقارير تتضمن تسلسلا زمنيا للجهود الهامة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة السلام ونبذ العنف على الصعيد العالمي، سواء داخل الدول أو فيما وراء الحدود الوطنية.

وتشيد ماليزيا بعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، وكذلك كيانات ومبادرات الأمم المتحدة الأخرى، في إطار السعي إلى إيجاد تفاهم وتسامح حقيقيين من أجل تجاوز الانقسامات والمساعدة في التغلب على التعصب من خلال الحوار بين الثقافات والأديان. ونشيد أيضا بالجهود المبذولة لغرس القيم ذات الصلة بثقافة السلام من خلال التعليم والتركيز على مشاركة الشباب. إن ماليزيا، انطلاقا من دعمها الكامل لتلك الجهود، شاركت في الماضي في تقديم مشروع القرار المتعلق بتشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وسوف تفعل ذلك مرة أخرى في هذه الدورة.

ونشعر بالتشجيع أيضا للزخم القوي المكتسب من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتضمن العديد من الإشارات إلى السلام، لا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي مكن منظومة الأمم المتحدة من العمل على الترويج لثقافة السلام. ونحن مقتنعون بأن النتائج القابلة للقياس والهامة في إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة هي المنجزات المتوخاة التي يمكننا أن نتوق إلى نراها ثمرة هذا العمل.

قبل يومين فقط، أشار الرئيس ترامب إلى الاعتدال في الخطاب الذي ألقاه في واشنطن العاصمة. وقال:

”وهكذا، ندعو اليوم إلى تغليب أصوات الهدوء والاعتدال والتسامح على مروجي الكراهية. وينبغي أن يرث أطفالنا حبنا وليس نزاعاتنا“.

وفي حين أن ماليزيا تشعر بقلق بالغ إزاء القرار المتعلق بالقدس، يمكن أن نتقاسم الروح المتمثلة في أهمية تغليب أصوات الاعتدال والتسامح.

إن ماليزيا إذ تسلم بأن الاعتدال نهج يمكن أن يسهم في تحقيق التعايش السلمي، تقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/72/L.21. يدعو مشروع القرار، في جملة أمور، المجتمع الدولي إلى دعم الحركة العالمية للمعتدلين بوصفها منهاجا مشتركا لتقوية أصوات الاعتدال وتغليبها على أصوات التطرف. ونحن نسعى أيضا إلى إعلان ٢٠١٩ ”السنة الدولية للاعتدال“، حيث نشجع ونقدم المبادرات التي تعزز الاحترام المتبادل والتعايش السلمي ونبذ المتطرفين الذين يثون الفركة بيننا جميعا.

تحقيقا لتلك الغاية، عقد وفدي خمس مشاورات غير رسمية والعديد من الاجتماعات الثنائية خلال الشهرين الماضيين. ونشعر بالتشجيع لمشاركة الوفود في المناقشات المتعلقة بهذا المشروع، ونعتقد أن النتائج النهائية قد ترد في نص منصف ومتوازن ونحن نمضي قدما. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لجميع الوفود التي شاركت معنا خلال هذه المشاورات غير الرسمية. كذلك أدعو هذه الوفود للمشاركة في تقديم مشروع القرار وتأييده.

اسمحوا لي، يا سيادة الرئيس أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية في إطار بند جدول الأعمال المعنون، ”ثقافة السلام“

تود ماليزيا أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن البند ١٥ من جدول الأعمال، المعنون ”ثقافة السلام“.

تمثل الحركة العالمية للمعتدلين جهداً صادقاً للتعريف على نطاق واسع بالشجاعة والروح اللتين تحلّى بهما نيلسون مانديلا ومالالا يوسفزاي. فمنذ نشأتها، تلقت الحركة العالمية للمعتدلين دعماً واسع النطاق من جهات عديدة في جميع أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص، أيدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا الحركة العالمية للمعتدلين وتبنتها اعترافاً منها بالاعتدال بوصفه ذي قيمة محورية لأسلوب عمل الرابطة. فهي تعزز التفاعل بين مجتمعاتنا المتعددة الأعراق والثقافات والأديان التي نولي الأولوية فيها للتسوية السلمية للمنازعات.

إن انعدام الحروب والصراعات المسلحة بين الجيران في المنطقة دليل على التزام الرابطة بتعزيز قيم الاعتدال التي تعزز الثقة المتبادلة والاطمئنان وتجعل الأطراف تتمسك بالحوار والتفاوض بوصفهما الوسيلة الرئيسية لحل النزاعات. وقد حصلت فكرة الحركة العالمية للمعتدلين أيضاً على دعم من العديد من الجهات الأخرى، كما يتجلى في مختلف الوثائق الختامية لعدد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، بما فيها حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والكومنولث والاجتماع الآسيوي الأوروبي.

وتؤمن ماليزيا بأن الاعتدال بجميع أشكاله يمكن أن يكمل رسالة وعمل منظومة الأمم المتحدة على مختلف المستويات في تعزيز ثقافة السلام. ولهذا السبب، تود ماليزيا أن تقدم مشروع القرار A/72/L.21 المعني بالاعتدال وهو مبادرة نرى أنها جاءت في أوانها تماماً.

في الختام، كثيرة العقبات التي تحول دون ترسيخ ثقافة السلام، لكن من الممكن التغلب عليها. إننا نعتقد أن الاعتدال يمكن أن يقدم مساهمة قيّمة في المسعى الشامل لبناء ثقافة السلام ذات الأهمية الحيوية للتنمية المستدامة والرخاء اللذين نصبو إليهما جميعاً.

بالإضافة إلى العمل داخل منظومة الأمم المتحدة، نود أيضاً أن نبرز الإسهام الذي يمكن أن يضيفه مفهوم الاعتدال إلى الجهود الرامية إلى نشر ثقافة السلام. ففي عام ٢٠١٠، دعا رئيس وزراء ماليزيا الأغلبية الصامتة من المعتدلين إلى تجميع أنفسهم في حركة عالمية لاستعادة مكان الصدارة من الأصوات الصاخبة التي تحض على الكراهية والتطرف (انظر A/65/PV.19). ومنذ ذلك الحين، لم تنحسر أهمية تلك الدعوة ولا الحاجة الملحة إليها. فالجتماع الدولي لا يزال يعيش في خضم صراعات عنيفة تدور في جميع أنحاء العالم، ويشعلها المتطرفون الذين آثروا السيطرة ببذر بذور الشقاق وغرس الرعب وارتكاب الأعمال الإرهابية. والآن، أكثر من أي وقت مضى، يتعين سماع الأصوات الجماعية للمعتدلين من أجل إخماد نيران الخطاب المتطرف الذي يتعارض تماماً مع ثقافة السلام الحيوية جداً لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية على نحو دائم.

لئن كانت الدعوة إلى إيجاد حركة عالمية للمعتدلين حديثة العهد إلى حد ما، فإن الاعتدال نفسه مبدأ أقدم الأزل وحيّ يتجسد في جميع الأديان العظمى. وبالدعوة إلى التماس سبيل وسط بين نقيضين، الاعتدال نهج يشدد على القيم العالمية المتمثلة في الاحترام المتبادل والتفاهم والتسامح والرحمة. وهذه هي العناصر الرئيسية لغرس ثقافة السلام.

وهناك العديد من القادة الذين يجسدون الاعتدال في نهجهم، ولسنا بحاجة الآن للذهاب بعيداً لنجد أمثلة حية على الاعتدال في العمل الأكثر شعبية لثلاثة من الفائزين بجائزة نوبل للسلام. لقد أدى كفاح مارتين لوتر كينغ، الابن، ضد عدم المساواة العرقية إلى إعلاء شأن الحقوق المدنية للناس بدرجة كبيرة. ولا يزال العالم حزينا لفقدان الرئيس نيلسون مانديلا الذي، في جملة أمور، ضرب مثلاً ساطعاً على فضائل العفو والمصالحة. ويتجسد الاعتدال أيضاً في مسلك الفتاة الباكستانية البافعة مالالا يوسفزاي التي تدافع عن حق جميع الأطفال، بمن فيهم الفتيات، في الحصول على التعليم.

والشمولية، والاعتدال، والمسؤولية الاجتماعية والتنوع. وخلال مؤتمر قمة الرابطة الحادي والثلاثين الذي انعقد في مانيلا في الشهر الماضي، اعتمد قادتنا إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن ثقافة الوقاية من أجل إقامة مجتمع يتسم بالسلام والشمولية، والقدرة على الصمود، وصحي ومتناغم يهدف إلى تعزيز التنسيق في إشاعة ثقافة الوقاية في جميع الركائز الثلاث للرابطة التي تشمل الاتجاهات الرئيسية لتعزيز السلام والتفاهم بين الثقافات، واحترام الجميع، ودعم قيم الاعتدال كما دعت إليه الحركة العالمية للمعتدلين.

وتواصل الرابطة التركيز بشكل كبير على تعزيز الحوار والتثقيف لتشجيع التفاهم بين الأديان والثقافات، مع مشاركة واسعة النطاق على جميع المستويات. ونسلم، على وجه الخصوص، بدور الشباب بوصفهم عوامل في التغيير والسلام وبضرورة غرس ثقافة السلام فيهم منذ سن مبكرة. لقد أقامت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مخيم الشباب المشترك بين الأديان لعام ٢٠١٧ في إندونيسيا في تشرين الأول/أكتوبر وذلك في إطار موضوع "التسامح في التنوع من أجل الوئام العالمي"، بغية تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الشباب من مختلف الأديان والخلفيات الثقافية.

إن التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف في جميع أنحاء العالم تذكير قائم بالحاجة إلى بذل جهود متواصلة لمكافحة هذه الآفة وتعزيز السلام والتسامح. نغتنم هذه الفرصة لنكرر إدانتنا القوية للتطرف العنيف والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ويجب علينا ألا نسمح بتجذر بذور التعصب والكراهية والتطرف. بيد أن هذا التهديد يتطلب بذل جهود جماعية على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، تقدر الرابطة أعمال مختلف المنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما الأمم المتحدة، في الترويج لثقافة السلام عن طريق الحوار والمفاوضات، وتعزيز التسامح والثقة والتفاهم المتبادل، والتصدي لجميع أشكال النزاعات والتطرف السياسي والديني.

**السيدة جيني (بروني دار السلام) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار وبلدي بروني دار السلام.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المعنون "تشجيع ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام" (A/72/488). ويسرنا أن نلاحظ بصفة خاصة ازدياد أهمية ونطاق الترويج لثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات والتعاون التي تضطلع بها المنظمة.

إن منطقة جنوب شرق آسيا، بوجود أكثر من ٦٠٠ مليون شخص فيها، تتمتع بالعديد من الأعراق والديانات واللغات والثقافات. إن تنوعنا الشري وتعايشنا السلمي يشكّلان مصدر قوة ووئام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ إنشائها قبل ٥٠ عاما. والترويج لثقافة السلام يمثل القيمة الجوهرية لمنظمتنا على النحو المنصوص عليه في إعلان بانكوك لعام ١٩٦٧ ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا. وأكدنا على ذلك مجددا في رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وفي تطلّعنا المشترك إلى أن نرى حقا جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا تركز على الإنسان وتجعله محورها ١. وعلاوة على ذلك، لانزال مصممين على الإبقاء على استدامة وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وكذلك على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومن دون اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا. وفي هذا الصدد، ستواصل رابطة أمم جنوب شرق آسيا القيام بدور أساسي في وضع هيكل إقليمي قائم على قواعد.

إن الرابطة ملتزمة التزاما راسخا بالقيام بدورها المتمثل في غرس احترام قيم وأعراف السلام والوئام والتفاهم بين الثقافات، وسيادة القانون، والحكم الصالح، والاحترام والثقة والتسامح

في الختام، إن الرابطة ملتزمة التزاما راسخا بالنهوض بثقافة السلام. بوصفنا مجتمعا متعدد الأعراق والثقافات والأديان، فإننا جميعا جزء من نفس الأسرة، مع مستقبل مشترك ورغبة مشتركة في العيش في عالم يسوده السلام والاستقرار والرخاء، عالم تقوم دعائمه على الاحترام العميق للتنوع البشري. ونحن على استعداد للعمل مع شركائنا والمجتمع الدولي لتكملة عمل الأمم المتحدة في تعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات.

**السيد سعيد (ليبيا)** إن أول عبارة نص عليها ميثاق المنظمة الدولية هي "نحن شعوب العالم"، أي نحن الشعوب المختلفة التي أتت من بيئات متباينة، ولنا ثقافتنا وحضارتنا ومعتقداتنا الخاصة بنا، ويجمعنا عالم واحد، نقاسمه جميعا لنشكل في النهاية معالم الحضارة الإنسانية.

ارتبط مفهوم ثقافة السلام بأدبيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" والذي نص في ديباجة ميثاقها التأسيسي على ما يلي واقتبس "إذا كانت الحروب تبدأ في عقول الناس، ففي عقول الناس أيضا يجب أن تُبنى حصون السلام". لقد أدت اليونسكو دورا مهما في تبني موضوعات السلام وثقافة السلام في كافة برامجها وأنشطتها الدورية. كما نعلم جميعا فإن القصد بالسلم أو السلام حالة من التوافق تتحقق بين طرفين إذا توافر الانسجام، وعدم وجود العداوة، وتشير الأدبيات إلى أن السلام حالة من الوئام والأمن والاستقرار الذي يسود الأسرة والمجتمع والعالم، حتى يتاح التطور والازدهار للجميع.

من هنا علينا أن نعمل جميعا من أجل تحقيق المفاهيم الثلاثة التي تُستخدم في مفهوم السلام وهي: أولا، صنع السلام، أي مساعدة أطراف النزاع على التوصل إلى اتفاق تفاوضي؛ ثانيا، حفظ السلام، أي منع أطراف النزاع من الاقتتال فيما بينهما؛ ثالثا، بنا السلام، وهو تهيئة ظروف المجتمع حتى يستطيع المجتمع أن يعيش في سلام. هذا ما يهمنا هنا حيث يشمل عدة

أما نحن من جانبنا، فنتطلع إلى تعزيز الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، والاستفادة من جوانب التكامل بين رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونعتقد أن هناك مجالا كبيرا أمام التعاون الوثيق في تعزيز ثقافة الوقاية وفي تفادي التطرف المصحوب بالعنف.

تقف الرابطة أيضا بقوة وراء المبادرة الذي عرضتها ماليزيا من فورها، من خلال مشروع قرارها بشأن الاعتدال (A/72/L.21) الذي قُدم في الدورة الحالية. ويضع مشروع القرار في السياق الصحيح ضرورة توفير منبر صوت الاعتدال في ظل انتشار وعظ التطرف العنيف الذي تروج له فئة قليلة غير مسؤولة. ويسعى مشروع القرار إلى إعلان عام ٢٠١٩ سنة دولية للاعتدال ويشجع ويدعم المبادرات التي تعزز الاحترام المتبادل والتعايش السلمي من أجل إخماد أصوات التطرف. وحيث نتوقع أن تنظر الجمعية في مشروع القرار عقب المناقشة العامة مباشرة، أود باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن أغتنم هذه الفرصة لالتماس دعم من جميع الوفود لمشروع القرار المتعلق بالاعتدال.

وتشيد الرابطة أيضا بالجهود التي يبذلها تحالف الأمم المتحدة للحضارات في تيسير الحوار العالمي بشأن العيش معا في تنوع، ومنع حدوث الأزمات الثقافية وحشد دعم شعبي واسع للتنوع الثقافي والتسامح والإدماج. كما نثني على الدور الإيجابي لليونسكو بوصفها الهيئة الرائدة من أجل الحوار بين الثقافات. وتلتزم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات وزيادة تعزيز أنشطتها الرامية إلى تعزيز قيمة تعلم العيش معا في سلام. ونعتقد أن كل المبادرات الآتية الذكر المتعددة الأطراف تعزز بعضها بعضا، وتعزز ثقافة السلام. ونؤيد تأييدا تاما استمرار مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الزعماء الدينيون والنساء والشباب والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية.

والمجتمعات المحلية بأن تعمل معا على تنفيذ حلول دائمة للحد من العنف وتحقيق العدالة وكفالة مشاركة شاملة للجميع.

إن حوار الحضارات أو تحالفها لا يعني انصهار الأديان والمعتقدات، أو حتى الثقافات بل إن الحضارة هي القبة التي تضم ديانات وثقافات الشعوب. إن الهدف من الحوار بين الحضارات يتمثل في دراسة جذور الاختلاف ومعالجتها، وتعلم أخلاق الاختلاف وأن نقف أمامها بتواضع. إن إثراء ثقافة السلام عملية تستوجب الإيمان والعمل الجاد على تفعيل مبادئها، من قبيل احترام حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، وتحقيق العدالة والمساواة، والقضاء على الفقر والبطالة وتوعية الشعوب بمسؤولياتها تجاه عملية صناعة السلام، إذ من المستحيل لشعب تُسلب منه أبسط حقوقه في العيش الكريم أن تُغرس فيه ثقافة السلام واللاعنف. تدعو بلادي من على هذا المنبر إلى احترام هذه الحقوق وتطبيقها كي نسمو بعالم أفضل يضمنا جميعا. عالم يسوده الود والتسامح والسلام.

أتقدم بالشكر لجميع الدول الأعضاء التي شرعت في تقديم مشاريع القرارات التي تدعو إلى ترسيخ مفهوم ثقافة السلام وتشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات لتعزيز مبادئ التسامح واحترام التنوع الثقافي باعتبارها إحدى وسائل منع نشوب الصراعات.

ويدين وفد بلدي الهجوم الإرهابي الأخير الذي وقع في شمال سيناء بجمهورية مصر العربية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والذي استهدف مصلين أثناء صلاتهم، وخلف ما لا يقل عن ٣٠٥ قتلى من بينهم ٢٧ طفلاً، الأمر الذي أدانته كافة شعوب العالم. وإذ نشير إلى هذا الحدث الإرهابي نقول إن الإرهاب لا دين له وليس له حليف، وأن الإرهاب يستغل كل شيء من أجل مصالح اقتصادية وسياسية لا يعلمها إلا قادة تلك التنظيمات الإرهابية. وهنا يجب علينا أن نتعامل مع هذا الفكر الأيديولوجي المتطرف كحالة قائمة بذاتها، وعلينا

طرق مثل التربية في مجال حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، وزيادة المساعدات والتكافل الاجتماعي.

في العقد الأخير من القرن العشرين ارتفعت الأصوات التي تنادي بتعزيز ودعم ثقافة السلام، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ قرارها ١٥/٥٢ القاضي باعتبار سنة ٢٠٠٠ "السنة الدولية لثقافة السلام"، كما تبنت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ قرارها ٢٥/٥٣ بشأن اعتبار العقد الأول من القرن الجديد (٢٠٠١-٢٠١٠) "العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم". وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أصدرت الجمعية العامة إعلان ثقافة السلام الذي يعتبر مرشدا عاما للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي لدعم وتعزيز ثقافة السلام، (القرار ٥٣/٢٤٣)، حيث جاء الربط بين كلمة الثقافة والسلام لتكون مصطلحا حديثا في أدبيات بناء السلام.

في اجتماع اليونسكو الذي انعقد في ساحل العاج في عام ١٩٨٩، تم تطويره ليصبح برنامجا متكاملًا في عام ١٩٩٢، ومن ثم جرى تضمينه في استراتيجية اليونسكو للسنوات ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١ ليشمل برامج تعاونية بين الدول في التعليم والثقافة، حيث كان هدف البرنامج نبذ العنف، ونشر مفاهيم التعايش السلمي، واحترام حقوق الآخرين وحياتهم وتراثهم ومفاهيمهم تحت شعار "التعليم من أجل السلام".

جميعنا نعلم أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التزمت بتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة، وأكدت على أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها من دون السلام والأمن. لذلك علينا أن نعمل سويا من أجل الإسراع في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي يرمي إلى ضمان اتخاذ قرارات مستجيبة وشاملة وتشاركية على جميع المستويات، من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ونشدد على الحكومات والمجتمع المدني

لمبادئ السلام والتسامح والحوار. وللمحد من هذه الجماعات، لا بدّ من أن تكون هناك جهود للقضاء على هذه الآفات ومكافحتها باتخاذ التدابير المناسبة، وذلك في إطار القرارات والمعاهدات والاتفاقيات.

إننا في سلطنة عُمان لدينا إيمان راسخ، والذي نكره في كل المخالفة سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية، بأن السلام والحوار ضرورة للبشرية، وتحقيق تلك الضرورة مسؤولية الجميع. وترجمنا هذا الإيمان إلى واقع وجعلناه أسلوب حياة وممارسة يومية تحكم تصرفات العُمانيين فيما بينهم، وكذلك في معاملتنا مع العالم الخارجي من خلال انتهاج سياسات خارجية وعلاقات دولية تقوم على دعم السلام والتعايش والتسامح والحوار والتعاون الوثيق مع كل الشعوب.

وفي إطار تنفيذ القرار ٥/٦٥، الذي تم بموجبه تحديد الأسبوع الأول من شهر شباط/فبراير من كل عام أسبوعاً للوئام العالمي بين الأديان شاملاً جميع الأديان والمذاهب، فإن مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم قد نظم مناسبات لهذا الأسبوع تحت عنوان "أسبوع عُمان السنوي للتقارب والوئام بين البشر"، والذي يهدف إلى تعزيز التواصل فيما بين الثقافات لبناء فهم أكبر، والجمع بين العلماء والمفكرين والأكاديميين من جميع أنحاء العالم في محاولة لتطوير الحوار، وتشجيع العلاقات السلمية والاحترام المتبادل بين الثقافات.

كما أن لسلطنة عُمان تجربة في التعريف بثقافة التسامح من خلال معرض رسالة الإسلام من عُمان، الذي تُنظمه وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، والذي استطاع أن ينقل أجواء التسامح الديني الحقيقية والنقية والصادقة إلى العديد من دول العالم وشعوبها، ويسعى هذا المعرض كذلك إلى إعادة ترميم وبناء جدار الثقة بين المسلمين وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى، وتعزيز التعايش بمودة واحترام متبادل، ويشجّع على التعايش المشترك إلى جانب التعريف بالإسلام ونشر ثقافة السلام والتفاهم

أن نعمل جميعاً على تخفيف منابعه الفكرية، من خلال المراجعة الشاملة للمصادر الفكرية والعقائدية التي استغلوها.

وفي هذا الصدد، نرحّب بتأسيس المركز العالمي لمكافحة التطرف "اعتدال"، الذي أسسته المملكة العربية السعودية سنة ٢٠١٧، والذي نعوّل عليه كثيراً في تخفيف كل المنابر الفكرية التي اعتمد عليها الإرهابيون وقدموها للعموم بفهم خاطئ من أجل تحقيق مآرب سياسية وأجندات لا يعلمها إلا القائمون عليها.

ختاماً، يُثني وفد بلدي على منظمنا الدولية لتشجيعها للحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وكذلك على الدور المحوري الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم في مجال تعزيز وترسيخ ثقافة السلام، وكذلك على دور الممثل السامي للأمين العام للأمم المتحدة على جهوده القيمة لإرساء وتعزيز ثقافة الحوار والتفاهم على مستوى المنظومة.

**السيد العبدلي (عُمان):** في البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة. والشكر موصول لمعالي الأمين العام على التقريرين (A/72/488 و A/72/621) الصادرين بشأن بند ثقافة السلام.

إن إشاعة ثقافة السلام والحوار والتسامح وتقبل الآخرين وترسيخ فلسفة التسامح بين شعوب العالم، وبند الخلافات والاختلاف بين اللغات والأديان وحث الناس على نشر المحبة والإخاء بين كل أفراد المجتمع، مهما تباينت آراؤهم ومعتقداتهم ولغاتهم وأعراقهم، ينتج عنها أجيال تنبذ العنف بكل أنواعه وتقبل إلى السلام والتعايش السلمي، الذي سيؤدي حتماً إلى استقرار وتطور وتنمية البشرية جمعاء.

إن الصراعات في الشرق الأوسط كان لها الأثر البالغ في ظهور العديد من الجماعات المتطرفة التي لا تعبر أي اهتمام

بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ أن "مملكة البحرين أقوى بسبب تنوعنا"، مشيراً إلى أن "علمنا سيكون أكثر أمناً وازدهاراً عندما نتعلم كيف نعتزف بجمال هذه الاختلافات وكيف يمكن أن يعلمنا العديد من الدروس، بما في ذلك التسامح الديني".

تؤمن مملكة البحرين بترباط السلام والتنمية بشكل محوري وتولي اهتماماً خاصاً لتنمية ثقافة السلام والتعددية والتعايش. وقد تم تدشين "مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي" في مدينة لوس أنجلوس وإطلاق "إعلان مملكة البحرين" كوثيقة عالمية لتعزيز الحرية الدينية و "كرسي الملك حمد للحوار بين الأديان والتعايش السلمي" في جامعة ساينز في روما، في روما بالإضافة إلى مختلف فعاليات جمعية "هذه هي البحرين". كما أود أن أشير إلى منح صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، درع التسامح من قبل "الاتحاد العالمي للسلام والمحبة"، تقديرًا لجهوده سموه الرامية إلى إرساء دعائم السلام والتسامح والوئام ولما حققتة المملكة من إنجازات في هذا المجال.

ختاماً، تؤكد مملكة البحرين أن ظواهر التعصب والتطرف لا يمكن دحرها إلا من خلال بناء وتنمية ثقافة السلام على المستويات الوطنية والدولية ومن خلال ترسيخ مبادئ الحوار والتعايش السلمي والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. وإن مملكة البحرين ماضية في مسيرة الإصلاح والتنمية الحقيقية وإرساء دعائم سيادة القانون والتعددية والمشاركة السياسية الفعالة. وأستذكر هنا ما قاله حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة: "إن مملكة البحرين وشعبها يجسدون مبادئ الصداقة والتسامح والاحترام المتبادل والانفتاح على العالم وكلنا فخر بتنوعنا وتعددنا وإيماننا الراسخ بأن لكل فرد الحق في التمتع بحياة آمنة وكرامة".

والتعايش السلمي بين الشعوب والاعتدال الشامل. والمعرض أيضاً يوصل رسالة للجميع بأن هناك مُشتركاً إنسانياً يمكننا البناء عليه والذي هو أكبر من نقاط الاختلاف بين البشر.

في الختام، ندعو المجتمع الدولي إلى نشر ثقافة السلام والحوار والتفاهم، وإلى تحمل المسؤولية والعمل على تحقيق السلام وحل الخلافات بالحوار. ونحدد في هذا الإطار استعداد بلدي للعمل مع الأمم المتحدة من أجل بناء عالم جديد يسوده الأمن والاستقرار. وأخيراً، نشكر الوفود التي قدمت مشروع القرارين A/72/L.21 و A/72/L.26 المدرجين تحت هذا البند من جدول الأعمال.

**السيد الرويعي (البحرين):** يود وفد بلدي أن يتوجه بالشكر إلى معالي الأمين العام وفريقه على إعداد التقرير الوارد في الوثيقة (A/72/488) بشأن تشجيع ثقافة السلام والحوار والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام.

إن تاريخ وموقع مملكة البحرين الجغرافي، علاوة على تراثها الإنساني، جعلها ملتقى للتعايش بين معتنقي الديانات والثقافات المختلفة والمجتمع البحريني، كونه جزء من مجتمع عربي وجزء من مجتمع إسلامي أكبر، وجزء من عالم أشمل وأعم. ولذلك فإنه شديد الحرص على أن ينعكس ذلك في علاقات مذهب وطوائفه ومختلف الثقافات، باعتبار أن هذه المذاهب وهذه الطوائف هي التي تُشكّل التنوع وتُثريه استناداً إلى تراث عريق من قيم التعايش والتسامح.

وتحافظ مملكة البحرين، بقيادة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين؛ وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء؛ وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد ونائب القائد الأعلى والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء؛ على ذلك التنوع الذي تتميز به مملكة البحرين. وقد أكد حضرة صاحب الجلالة في مقال نشر في صحيفة "واشنطن تايمز"

نشهده اليوم يحتم علينا السعي وراء معرفة أسباب عدم التسامح وعدم تقبل الرأي الآخر واللجوء إلى العنف والتطرف كأساليب للتعبير، مما يتوجب علينا تضافر الجهود - محليا وإقليميا دوليا - من أجل تحويل ثقافة العالم من ثقافة كره وتعصب وحرب إلى ثقافة تعايش وجودي وفكري. هذا، كما يواجه عالمنا تهديدا خطيرا، ألا وهو، التطرف والإرهاب. فليس هناك دولة أو مجتمع في مأمن من آفة التطرف والإرهاب اللذين يُعتبران تحديا لثقافة السلام والحوار، الأمر الذي يستدعي منا جميعا العمل على دحرهما وإعلاء رسالة السلام والتعايش السلمي والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات.

إن أول عبارة ينص عليها ميثاق منظمتنا هي "نحن شعوب العالم"، أي نحن الشعوب المختلفة التي أتت من بيئات متباينة، ولنا ثقافتنا وحضارتنا ومعتقداتنا الخاصة بنا، يجمعنا عالم واحد نتشارك فيه جميعا لنشكل في النهاية معالم الحضارة الإنسانية. ومن هذا المنطلق، فإن دولة الكويت تولي أهمية عظمى لمسألة تعزيز ثقافة السلام، وخاصة في الوقت الراهن الذي تزايدت فيه موجات التطرف والتعصب والإرهاب الذي طال عددا من دول العالم ومحاولاتهم لخلق الفوضى وزرع الخوف في مجتمعاتنا.

إن السلام يؤسس العدل ويمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإنه لمن الطبيعي أن دعم السلام يساهم في تخفيف منابع الظلم وتمكين المظلومين من تقرير مصيرهم بأنفسهم وإعطاء كل ذي حق حقه. وإن بناء سلام مستدام يجب أن يكون على أساس فهم مشترك لقاعدته الأصلية، وهي أن السلام قبل كل شيء ثقافة أساسها التربية والتعليم. ولا يفوتنا في هذا الصدد التوجه بالشكر لكافة الدول الأعضاء التي شاركت في إنجاح المنتدى الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ واتخاذ قرار الجمعية العامة ٧١/٢٥٢، المتعلق بغرس بذور ثقافة السلام.

**السيدة الغريللي (الكويت):** يود وفد بلدي أن يتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى معالي الأمين العام وفريقه على إعداد التقريرين المعروضين أمامنا اليوم (A/72/488 و A/72/621) واللذين يتضمنان المواضيع والأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة الرئيسية بشأن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. وكذلك، يثني بلدي على كافة الجهود المبذولة والمساهمي الحميدة في الدور المحوري الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مجال تعزيز وترسيخ ثقافة السلام والتي بدورها ساهمت في إيجاد بيئة مواتية لخلق هذه الثقافة وذلك من خلال تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام وخطة العمل لمنع التطرف العنيف وخطة العمل المتعلقة بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢).

كما نثني على ارتباط قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن ارتباطا وثيقا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما دعوتها إلى بناء مجتمعات يسودها السلام والعدل ويحد الجميع فيها متسعا لهم، والغايات الواردة في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي نص على تعزيز إقامة المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع. ولا يفوتنا كذلك تقديم الشكر لكافة الدول الأعضاء التي شرعت في تقديم مشاريع قرارات داعية إلى ترسيخ مفهوم ثقافة السلام وتشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات لتعزيز مبادئ التسامح واحترام التنوع الثقافي باعتبارها إحدى وسائل منع نشوب الصراعات.

نعيش في عالم أصبحت فيه ثقافة السلام مهددة في ظل النزاعات والخلافات ما بين الدول وما بين المجتمعات وما بين الأفراد، مدعومة بالتعصب والتطرف والعنف والاحتقان الديني والطائفي، حتى أظهرت الصراعات الفكرية في أقبح وأبشع صورة. ويعود أساس ما يشهده عالمنا اليوم إلى عدم تقبل الرأي الآخر وإشاعة لغة الإقصاء وقلة التوعية في التعايش مع الآخرين. وما

الحقوق كي نسمو بعالم أفضل يضمنا جميعا، عالم يسوده الود والسلام والتسامح.

**السيد لوكسين (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** تشيد الفلبين أيا إرادة رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم بشأن ثقافة السلام. كما تشيد الفلبين بجهود الأمين العام التي لا تكل لمواصلة جدول أعمال السلام بإعلان عام ٢٠١٧ عاما من أجل السلام والدعوة إلى تعزيز دور الدبلوماسية من أجل السلام - في تكرار يمثل مفارقة للتعزير الشهير في أفغانستان لنفس الغرض السلمي، لكنه باء بالفشل.

وبوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، فإننا نتشاطر المسؤولية والتطلع إلى تحقيق عالم يسوده السلام من خلال الاحترام المتبادل والتسامح والقبول والمصالحة واحترام سيادة القانون، الذي يجري فيه تجنب النزاع ورفع الظلم عن طريق الوسائل التي تفضي إلى السلام لا التي تستفز الحرب. بالنسبة للشعب الفلبيني، فإن هذا الهدف أمر طبيعي. لقد كنا ضحايا لفظائع في حربين - إحداها هي حرب الاستقلال والأخرى هي حرب التحرير - لكننا لم نرتكب فظائع بأنفسنا. نحن أمة لم نرتكب أبدا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تثير النزاع. نحن أمة التزمت دائما بتجنب المنازعات وتعزيز السلام في الداخل والخارج. ولم تعتمد الفلبين أبدا الحرب كوسيلة لتلقي الدروس أو الانتقام؛ إنما، دخلنا في حرب كملاذ أخير، لأن السلام بدون الحرية والعدالة غير مقبول أيضا للفلبينيين.

قمنا منذ عام ٢٠٠٤، مع باكستان، بتقديم القرار المتعلق تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وأهدافه ذات شقين: أولا، تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات من أجل تحقيق السلام والاستقرار، بوصفه أنجع مسار لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وثانيا، تعزيز الآليات واتخاذ الإجراءات المناسبة لتشجيع الحوار الصادق والبناء عبر الفواصل الثقافية والدينية. والهدف الأول يقلل

لقد حرصت دولة الكويت على تعزيز ثقافة التسامح والتعايش وقد رسخ الدستور الكويتي هذه القيم والمفاهيم من خلال مواده، التي نصت على الحقوق والواجبات لكل مواطن دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، كما أكد دستور دولة الكويت على أن العدل والحرية والمساواة دعائم للمجتمع، وأن التعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين. وانطلاقا من حرص دولة الكويت على تعزيز أطر الوسطية، أصدر مجلس الوزراء قرارا بتشكيل اللجنة العليا لتعزيز الوسطية التي تهدف إلى نشر الوسطية الصحيحة في المجتمع ومحاربة التطرف والغلو والتعصب بكافة صوره وأشكاله وتعزيز مبدأ الوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع.

إن السلام ثقافة متأصلة في تاريخ المجتمع الكويتي قبل نشوء الدولة الحديثة ونبع منها روح التسامح وتقبل الآخر والحوار مع مختلف الثقافات والأديان، حيث سطر تاريخ الكويت أمثلة عديدة على التقارب والانفتاح مع مختلف الحضارات والشعوب، وتُرجمت تلك القيم في عصرنا الحديث بدستور كفّل حرية الرأي والتعبير والاعتقاد والسماح بممارسة الشعائر الدينية بكل حرية وأمان. وإن دولة الكويت، وإن كانت صغيرة من حيث المساحة، إلا أنها تعتبر ملتقى الشعوب الآمنة، إذ تحتضن فوق أراضيها مواطنين من مختلف الجنسيات والثقافات، تشكل غالبية الأديان والثقافات على وجه الأرض، حيث ينعمون بوافر الأمن والاستقرار في ظل الاحترام المتبادل والعيش الكريم.

في الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن إثراء ثقافة السلام عملية تستوجب الإيمان بالعمل الجاد على تفعيل مبادئ ثقافة السلام كاحترام حقوق الإنسان وحرية الرأي وتطبيق العدل والمساواة والقضاء على الفقر والبطالة وتوعية الشعوب بمسؤولياتها تجاه عملية صنع السلام. فمن المستحيل لشعب تُسلب منه أبسط حقوقه في العيش الكريم أن تغرس فيه ثقافة السلام واللاعنف. لهذا، فإن بلدي يدعو إلى احترام هذه

المناطق المنكوبة واستعادة ائزان المجتمعات المحلية التي مزقتها الحرب، وهو ما سيمنعها مصلحة في حفظ السلام وتفاذي المشاجرات التي تؤدي إلى النزاع.

وتعلق الفلبين أهمية كبرى على اضطلاع المنظمات الدينية والعقائدية بدور أكبر في منع نشوب العنف وتصعيده وتوسيع دائرة جمهور السلام. وفي نزاع عرف خطأ على أنه نزاع ديني، من المهم قيام رجال الدين ومؤسسات جميع الأديان بتوضيح ما هو الدين وما هو مجرد طموح دموي وما هو صلاة وعبادة وما هو نهب يتخفى في عباءة التقوى. لا يمكن أبدا أن يكون الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال والتجارة بهم إحدى الشعائر الدينية؛ إنه شر محض يستحق المعاقبة عليه بشدة بوصفه شرا.

وتقر الفلبين بالدور الحاسم للمرأة في تعزيز جدول أعمال السلام. من يشيدون البيوت ويحافظون على إعالة الأسر ويوقونها متحدة لهم أكبر مصلحة ولديهم أعظم فهم لمتطلبات السلام. لقد كانت الفلبين أول بلد في آسيا يعتمد خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن؛ وهي تتضمن الكثير من المعارف المكتسبة من دور المرأة في حالات النزاع، ليس أقلها ضرورة تحقيق المساواة الجنسانية بين النساء اللاتي تضمد جروح الحرب والرجال الذين يتسببون فيها. وبين إعادة تأهيل مدينة مرواي التزام حكومة الفلبين بتحقيق السلام والأمن والرخاء والعدالة والقانون والنظام.

إن الفلبين تقف متضامنة مع الدول الملتزمة بتحقيق سلام عادل ودائم ورخاء مشترك وشراكات تحقق تلك الأهداف. إن كان التاريخ سيحكم على دور الأمم المتحدة فيما يتجلى من خطاب الحرب والسلام، فينبغي أن تكون قصة مؤثرة تشيع روح الأمل والشفاء والمصالحة والتجديد وسلام يتجاوز كل التوقعات، بالنظر إلى التاريخ المأساوي للبشرية.

**السيدة آل ثاني (قطر):** أود بداية، السيد الرئيس، أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة لمناقشة أحد أهم بنود جدول أعمال الجمعية العامة - وهو بند ثقافة السلام.

من الأسباب المادية للنزاع التي تنشأ عن إحباط الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ويقلل الثاني من العقبات الفكرية التي تعترض سبيل تحقيق التفاهم المتبادل، وبالتالي تعزيز الاحترام المتبادل والتسامح على الرغم من استمرار الخلاف.

ولبناء مجتمع فلبيني يسوده مستوى عال من الثقة، التزم الرئيس رودريغو روا دوتيرتي بشكل قاطع ببرنامج سلام يقرن بخطة تنمية طويلة الأجل للمناطق المهددة بالنزاعات المسلحة. في الأماكن التي ليس لدى الناس ما يخسرون، فإنهم مستعدون لفقد كل شيء في نزاع على أمل أخذ شيء من الآخرين.

وفيما يتعلق بعملية إحلال السلام في بانغسامورو، فإننا نتبع الآن خريطة طريق جديدة للسلام والتنمية تنسم بشمول الجميع وليس فقط جماعات منتقاة من المسلمين، وحوار متواصل وليس حوارا متغطرسا من جانب واحد، ومبادرات لبناء الثقة يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة وليس من لهم صلات سياسية وحدهم، وتوطيد اتفاقات السلام السابقة والتقريب فيما بينها واستعداد - نادر جدا في النزاعات الأخرى - للاعتراف بالهوية الذاتية لأهل بانغسامورو كأخوة وأخوات فلبينيين مسلمين.

نحن الفلبينيون واثقون تماما في هويتنا الوطنية الواحدة بحيث أننا لا نخشى أن نسمى الاختلافات التي تجعل الفلبين أمة متنوعة ومثيرة للاهتمام بأسمائها الصحيحة. وانطلاقا من روح الشمول، ورغبة في المشاركة على أوسع نطاق ممكن وعلى أمل تحقيق أقصى قدر من التقارب، نريد من أبناء جلدتنا، في بانغسامورو، جنبا إلى جنب مع المجتمع الوطني الأوسع، امتلاك زمام عملية بناء السلام.

وتحقيقا لهذه الغاية، قامت الحكومة بتوسيع طاولة السلام لتشمل طاولات سلام غير رسمية. وتجوب قافلة السلام أنحاء البلد لكي يتمكن المسؤولون من الانخراط في محادثات سلام لجمع الرؤى حول كيفية إيجاد مزيد من السبل للحوار وجسور أفضل من أجل السلام. ونقوم بتسريع تنفيذ برامج إعادة بناء

وإيماننا من دولة قطر بأهمية تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف خطة التنمية المستدامة، ودعم جهود الأمم المتحدة في هذا الخصوص، فقد قام بلدي بدور ريادي وبالتعاون مع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة في إنشاء التحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق الهدف السادس عشر، الذي يصبو إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وفي ضوء الدور الذي يضطلع به تحالف الأمم المتحدة للحضارات لتعزيز ثقافة السلام والحوار والتفاهم بين الثقافات والأديان، كانت دولة قطر في مقدمة الدول التي دعمت التحالف، ونواصل تقديم الدعم له بجميع الأشكال.

وفي سياق التزام الدولة بتحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي تصبو إلى تعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب، عمل بلدي على إنشاء مؤسسات معنية بثقافة السلام والحوار بين الثقافات وقبول الاختلاف، ومحاربة التطرف، ونبد العنف، ومنها البيت الثقافي العربي الذي افتتحه دولة نائب رئيس الوزراء وزير خارجية دولة قطر، ومعالي وزير الخارجية الألماني في برلين خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم عام ٢٠١٧، والذي يهدف إلى تعميق التعاون بين الثقافتين العربية والألمانية.

تنظر دولة قطر إلى السلام بشمولية، فالسلام في نظر الدبلوماسية القطرية ليس مجرد غياب للعنف، فالسلام الدائم يقوم على التسويات والعدل، لذلك أولت الدولة اهتماما كبيرا للمشاركة في الجهود الدولية لدعم دور الوساطة والدبلوماسية الوقائية التي تشكل ركيزة أساسية لخطة الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، سوف تستضيف دولة قطر المشاورات الإقليمية حول استدامة السلام لمنطقة الشرق الأوسط والدول

بما أننا نناقش اليوم بند ثقافة السلام ونحن في خضم التطورات التي تخص الشرق الأوسط، فإن تحقيق السلام يدعونا إلى التأكيد على أهمية تجنب أي إجراءات تتناقض مع هذا الهدف السامي، وأعني السلام المستدام الذي يحتاجه العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى. وفيما يخص الشرق الأوسط، فإنه بدون حل القضية الفلسطينية سيظل السلام في الشرق الأوسط هدفا بعيد المنال.

وانطلاقا من مخاوفنا على تحقيق ذلك السلام المنشود، أعربت دولة قطر عن رفضها التام لأي إجراءات تدعو للاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل. فالقدس لها مكانة خاصة لدى جميع الشعوب العربية والإسلامية، مما يستوجب احترام الوضع القانوني والتاريخي للقدس، وتجنب أي تداعيات لا يمكن احتوائها، محذرين من التبعات الخطيرة على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط لمثل هذه الإجراءات التي تتنافى تماما مع القانون الدولي ومع قرارات الشرعية الدولية ومع أي جهود جادة لإحلال السلام على أساس حل الدولتين.

تعكس الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام والحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات عزم وإصرار المجتمع الدولي على مواجهة جميع الصعوبات والعقبات التي تحول دون تحقيق السلام والأمن الدوليين، وخاصة في ظل تزايد النزاعات والأزمات في العالم. وعليه فإن توفير البيئة والعوامل الداعمة والمؤاتية لبناء السلام وترسيخه، تعتبر من أهم الدعائم التي يتعين علينا، كمجتمع دولي، أن نوليها الاهتمام اللازم وذلك من خلال احترام وإعمال الحقوق المشروعة للشعوب وصون كرامتها وتوفير متطلبات التنمية المستدامة. واستنادا إلى سياساتنا المستمدة من موروثة المجتمع والديني والحضاري، فقد انتهجت دولة قطر سياسة تنحو إلى الاعتدال والتسامح وقبول الاختلافات الثقافية والحضارية والدينية بين الشعوب، كما يضطلع بلدي بدور نشط ومسؤول في المجتمع الدولي يسهم في إحلال وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وفي مجال تعزيز ثقافة السلام وتطويرها، من الضروري إدانة جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، بما في ذلك إرهاب الدولة، واتخاذ خطوات ملموسة لمكافحة هذه الآفة.

ونلاحظ مع القلق وجود ظواهر مستمرة مثل التعصب والتمييز على أساس إثني أو ديني أو عنصري؛ والتهديد باستعمال القوة واستخدامها في العلاقات الدولية؛ وأجندات تغيير الأنظمة التي تروج لها القوى العظمى في البلدان النامية التي لا تدعن لمخططاتها؛ واستحداث أسلحة جديدة وأكثر تطورا واستمرار وجود ترسانات نووية كبيرة. كل ذلك يضر بالإمكانات الحقيقية للنهوض بثقافة السلام.

إن وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا سيشكل خطوة لصالح السلام والتسوية السلمية للخلافات.

ولا يمكن تعزيز السلام إلا إذا استجاب ولبى مجموعة من القيم والمواقف والتقاليد والسلوك وأنماط الحياة، أي ثقافة سلام حقيقية. وتعتقد كوبا أن التعليم يمثل الطريق إلى الإسهام في تعزيز ثقافة السلام بإدراج دراسة مختلف الثقافات والحضارات في البرامج التعليمية، بما في ذلك اللغات والتاريخ والفلسفة الاجتماعية السياسية، فضلا عن تبادل المعارف والمعلومات بشأن تلك المواضيع.

وعلاوة على ذلك، نسلط الضوء على دور وسائط الإعلام الجماهيري في نشر القيم الإنسانية والحاجة إلى السلوك الأخلاقي من أجل الإسهام في الاحترام المتبادل بين الحضارات. ونؤكد من جديد أن السلام شرط أساسي لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان لجميع الناس.

وأخيرا، نؤكد من جديد الصلاحية الكاملة لإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي اعتمدته جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أعلى

الإسلامية خلال الفترة من ١٨ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تحضيراً للاجتماع الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة في شهر نيسان/أبريل بشأن استدامة السلام، انطلاقاً من سياسة دولة قطر لمنع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية والحوار. وقد حققت جهود الدولة في هذا الإطار نتائج إيجابية ترضي جميع الأطراف، وأسهمت في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وكانت محل ترحيب من جانب المجتمع الدولي.

وختاماً، تجدد دولة قطر التزامها بمواصلة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، وتقديم الدعم لجميع الجهود المبذولة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، من أجل الترويج لثقافة السلام واللاعنف، ودعم الدبلوماسية الوقائية، بما يعود بالفائدة على البشرية جمعاء.

**السيدة رودريغيث كامبخو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):**

يذكرنا البند ١٥ من جدول الأعمال، بأن السلام ليس هدفا ينبغي تحقيقه فحسب، بل هو هدف شامل ينبغي صونه. ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون الاحترام الكامل لسيادة الدول، ولا يمكن أن يكون هناك سلام من دون احترام حق الشعوب في تقرير المصير والسلامة الإقليمية للدول. ويجب وضع حد لأعمال العنف، ويجب احترام الحق في الحياة، والنظر بجدية في الحوار والتعاون. ويجب التركيز على التعليم ونقل قيم السلام.

وتلاحظ كوبا بقلق أن الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري بين أغنياء وفقراء، والفجوة المتزايدة باستمرار بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي تشكلان خطراً كبيراً يهدد الرخاء والسلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه من أجل الحفاظ على السلام وتعزيزه، يجب أن تركز سياسات الدول على إزالة خطر الحرب، ولا سيما الحرب النووية، والالتزام بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية واحترام وتعزيز الحق في التنمية.

ثانياً، ينبغي ألا يعزز العمل ثقافة سلام تعادل انعدام العنف فحسب، بل أن يعزز أيضاً أوجه التآزر بين الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية. ويجب علينا أيضاً أن نعزز السلام والاستقرار على نحو يعود بالنفع علينا من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص دون أي تمييز.

ثالثاً، استناداً إلى تجربة إندونيسيا، فإن اتباع مزيج من نهج الصرامة واللين يؤدي إلى نتائج إيجابية. ونقوم بنهج الصرامة من خلال إنفاذ القانون وتنفيذ الإطار القانوني ذي الصلة، بينما يُنفذ نهج اللين من خلال التعليم والحوار بين الأديان ومجموعة متنوعة من تدابير التمكين الاجتماعي والاقتصادي الرامية إلى بناء الوثام والاحترام والتسامح فيما بين الثقافات والشعوب.

وما فتئت إندونيسيا تؤيد قيمة الوحدة في ظل التنوع، فضلاً عن ثقافة السلام. إننا نعزز ثقافة السلام عن طريق مجالات العمل الثمانية، بما في ذلك التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين المرأة والرجل، والشمول، والمشاركة الديمقراطية، والتسامح.

ومن خلال التعليم، ينبغي أن ندرك في نفوس الأطفال والشباب في مرحلة مبكرة من حياتهم القيم العالمية للسلام وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين واحترام الآخرين. والأسرة هي نقطة الانطلاق، يليها المجتمع والمدرسة، حيث يتعلم الأطفال ويمارسون القيم التي تمكنهم من تسوية المنازعات بالطرق السلمية وبروح من الاحترام للكرامة البشرية والتسامح وعدم التمييز.

وبالتوازي مع التعليم، تحاول إندونيسيا قطع الصلات الفتاكة بين التطرف العنيف والفقر المدقع من خلال إيجاد فرص العمل والحد من أوجه عدم المساواة، وعن طريق بناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع. ونحن نعزز النمو الاقتصادي من خلال تدابير مختلفة، لا سيما القضاء على الفقر، وإعادة توزيع الموارد

مستوى، في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، فضلاً عن الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام.

**السيد حبيب** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأشكر الأمين العام على تقريره الشاملين (A/72/488 و A/72/621)، وكذلك اليونسكو على إسهامها القيم في النهوض ببرنامج العمل المتعلق بثقافة السلام.

بعد مرور ١٨ عاماً على اعتماد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، تلاحظ إندونيسيا أنه تم القيام بعمل هائل على جميع المستويات لكفالة التسامح والحوار والاحترام والتفاهم المتبادل، فضلاً عن الجهود المبذولة لتغيير العقلية والسلوك، من النزاع والعنف إلى الحوار وبناء السلام.

ومع ذلك، لا يزال التعصب متفشياً في أجزاء كثيرة من العالم. وتحول في بعض المناطق إلى التطرف، والتطرف العنيف وحركات كره الأجانب. وتستخدم الجماعات المتطرفة، بما فيها الجماعات المتطرفة الدينية وتلك العقائدية، الظلم الاقتصادي والاجتماعي الواسع النطاق وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف، لتجنيد الأطفال والشباب وإعدادهم كجيل جديد من المتطرفين. ويجري على نحو متزايد تصوير التنوع بوصفه تهديداً يقوض مجتمعاتنا، لا ميزة يمكن أن تفيدنا جميعاً. ولدى إندونيسيا بعض الملاحظات بشأن هذه المسألة.

أولاً، لن تكون التدابير العسكرية وحدها كافية لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف، والقضاء عليه. نحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر شمولاً لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الدائرة في العالم.

وبذلك، سنتمكن من كسر دائرة العنف والتطرف في الميدان.

ونحن نعرف بحكم تجربتنا الوطنية أن الطريق إلى السلام لم يكن أبداً مسار سهلاً، ولكنه السبيل الوحيد الذي سيقود أبناء شعب ميانمار إلى تحقيق هدف بناء دولة سلمية ومزدهرة الذي ظلوا يصبون إليه منذ أمد بعيد. والسعي إلى تحقيق السلام عن طريق الحوار يتطلب الاستبصار والإرادة السياسية والاحترام والثقة المتبادلين فيما بين الشركاء في الحوار. ولا بد من التحلي بالشجاعة وروح التعاون والتوافق. وقد أطلقنا عملية السلام الوطنية الطموحة هاته بروح بانغلونغ، التي تقوم على مبادئ الوحدة والمساواة والعدالة والسلام لجميع الأعراق من مواطني الاتحاد.

فالوئام الديني والتسامح مع التنوع الثقافي يكتسيان أهمية بالغة للاستدامة السلام والتنمية في عالم متزايد العولمة والترابط بشكل كبير. إن ميانمار وطن لـ ١٠٠ من مختلف الأعراق القومية الإثنية بمجواها الثقافية ولغاتها. وهي أيضاً بلد متعدد الديانات يعيش فيه المؤمنون من جميع القبائل الدينية الرئيسية الأربعة في سلام ووئام. وحرية الدين والحق في الحفاظ على الهوية والتراث الثقافيين مكفولان بموجب الدستور.

وقد قام قداسة البابا فرانسيس بزيارة رسمية إلى ميانمار في الشهر الماضي. وكانت أول زيارة من نوعها على الإطلاق يقوم بها البابا طيلة ٥٠٠ سنة من وجود البعثات الكاثوليكية في ميانمار. وجرت الزيارة التاريخية بضعة أشهر عقب إقامة علاقات دبلوماسية بين ميانمار والكرسي الرسولي. وكانت الزيارة شهادة أخرى على التسامح الديني والحرية الدينية في بلد تتبع فيه الأغلبية الساحقة من السكان الديانة البوذية.

وميانمار أحد أكثر البلدان تنوعاً في العالم من الناحية العرقية. فهي موطن لـ ١٣٥ من المجموعات الإثنية المعترف بها رسمياً، لكل منها ثقافة متميزة ودين مختلف. ومن بين مجموع عدد السكان البالغ ٥١ مليون نسمة، ٨٩,٨٩ في المائة من البوذيين، و ٦,٣١ في المائة من المسيحيين و ٢,٢ في المائة من

الاقتصادية، وتيسير فرص الحصول على العمل، والاقتصاد الإنتاجي.

وسيكون من الصعب مواصلة هذه الجهود دون وجود نظام سياسي قوي ونشط. وتدرك إندونيسيا أن الديمقراطية وإرساء الديمقراطية يتوافقان مع ثقافة السلام. ويشمل ذلك تعزيز الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد وكفالة المشاركة الكاملة لجميع عناصر المجتمع في عملية صنع القرار.

واتساقاً مع التزامنا بتعزيز الديمقراطية، استضافت إندونيسيا منتدى بالي العاشر للديمقراطية في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر. لقد أنشئ منتدى بالي للديمقراطية استناداً إلى الفكرة الأساسية المتمثلة في إيجاد أوجه التآزر الديمقراطي فيما بين البلدان ذات الديانات والثقافات والنظم السياسية المختلفة من أجل المساعدة المتبادلة في ممارسة الديمقراطية. وخلال المنتدى، قامت البلدان المشاركة بتبادل ما لديها من الممارسات الفضلى التي تتقيد بمبادئ المساواة والاحترام المتبادل والتفاهم.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أذكر الجميع بأنه يجب علينا أن نعمل معاً، وألا تدخر أي جهد لبناء مجتمع يتسم بقدر أكبر من السلام والإدماج والديمقراطية والوئام عن طريق تشجيع الحوار والتسامح واحترام بعضنا البعض.

**السيد سوان (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية):** إن بناء السلام هو أهم جهد يبذله اليوم أبناء شعب ميانمار. ينعقد مؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين للسلام والاتحاد بغية تعزيز السلام الدائم. وإننا نؤمن بثقافة الحوار لتسوية الخلافات وبناء الثقة والسعي إلى إحلال السلام الدائم. وبعد ما يقرب من سبعة عقود من النزاع الأهلي، اتفقت الجماعات العرقية المسلحة والقوات المسلحة والأحزاب السياسية والحكومة كافة على العمل معاً حول طاولة التفاوض بغية تمهيد الطريق نحو السلام والمصالحة الوطنية واتحاد فيدرالي ديمقراطي.

تحديات متعددة. فالقضايا الإقليمية الساخنة تنتشر في كل مكان. وتهديدات التطرف العنيف آخذة في التزايد. ومسألة التنمية غير المتوازنة وغير الكافية قائمة في جميع أنحاء العالم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز بقوة ثقافة السلام ويصر على إحلال السلام وتحقيق التنمية، وهما الموضوع المشترك في عصرنا، ويعمل على صون السلام العالمي وتشجيع الحوار فيما بين الحضارات.

تود الصين تسليط الضوء على ثلاث مسائل.

أولا، ينبغي أن نعمل من أجل الحفاظ على سلام دائم. وينبغي للبلدان أن تحترم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأن تنفذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام، وأن تحترم بعضها بعضا وأن تتشاور على قدم المساواة وأن تنخرط في الحوار بدلا من المواجهة. إن الشراكة، وليس الانحياز، هي الاستراتيجية الجديدة لتعزيز التعاون الدولي. وينبغي حل النزاعات عن طريق الحوار وحل الخلاف من خلال التشاور. ويتعين بذل جهود متضافرة للتصدي للتهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية ومكافحة جميع أشكال الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف.

ثانيا، يجب أن نعمل على تحقيق الرخاء المشترك. ووفقا لدراسات الأمم المتحدة ذات الصلة، أصبح الفقر والافتقار إلى التعليم وفرص العمل وعوامل أخرى الأسباب الرئيسية لانتشار التطرف المصحوب بالعنف. وينبغي للبلدان أن تتبنى عولمة اقتصادية مفتوحة وشاملة ومتسامحة ومتوازنة تفضي إلى تحقيق نتائج تعود بالفائدة على الجميع. وينبغي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذا شاملا، مما يتيح للبلدان أن تتمتع بفوائد التنمية، ولجميع البشر أن ينعموا بحياة جيدة وبالسلام والصحة.

ثالثا، ينبغي أن نعمل على تعزيز التبادلات بين الحضارات. وإنه لأمر جيد للحضارة أن يسير التقدم الإنساني جنبا إلى جنب

المسلمين و ٤,٠ في المائة من الهندوس. ولتعزيز الوثام الديني والسلام بين مختلف الطوائف، أنشأنا مجموعات الصداقة فيما بين الأديان على الصعيد الوطني، تمثل جميع الأديان. وهناك ١٣٧ من مجموعات الصداقة الفرعية فيما بين الأديان في جميع أنحاء البلد. في عام ٢٠١٧ وحده، وحتى تشرين الأول/أكتوبر، عقدت ١١٢ جلسة للحوار بين الأديان، ومحادثات النوعية، والصلوات المشتركة في جميع أنحاء البلد من أجل السلام والمصالحة الوطنية.

ويلحق التعصب والتطرف الديني أشد الضرر بالحفاظ على السلام والوثام في مجتمع متنوع. وميانمار تدين بقوة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقد أدت الهجمات الإرهابية في ٢٥ آب/أغسطس على قوات الأمن لميانمار في شمالي راخين، التي نفذتا جيش إنقاذ روهينغيا أركان، إلى مشكلة إنسانية مأساوية. فقد أودت الفظائع بالعديد من أرواح المدنيين الأبرياء، وتسببت في مصرع الرجال والنساء والأطفال. وقتل جيش إنقاذ روهينغيا أركان على نحو فضيع الناس من جميع الطوائف المختلفة، بمن في ذلك البوذيون والمسلمون والهندوس. واليوم، نشهد زيادة التعصب والكراهية والأنشطة الإرهابية في أنحاء كثيرة من العالم. وتدين ميانمار أي عمل من أعمال الإرهاب والتطرف العنيف والتحريض على الكراهية الدينية والعداء في أي مكان وفي أي مجتمع.

إن السلام ليس هبة ممنوحة؛ فقد تمت التضحية بأرواح كثيرة باسم السلام طوال التاريخ البشري. ولكنه مكافأة تتحقق بعد جهود صادقة من جانب جميع الجهات المعنية. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لبناء ثقافة سلام عالمية من خلال التسامح والتعاطف وإقامة مجتمع شامل للجميع، ويجب ألا نترك أي أحد يتخلف عن الركب.

**السيد ياو شاوجون (الصين) (تكلم بالصينية):** تشكركم الصين، سيدي، على ترؤسكم جلسة اليوم. يواجه عالم اليوم

الذي انعقد في مدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي كمنصة فعالة للحوار المباشر بين الشباب من مختلف دول العالم من أجل بلورة طموحاته الداعية لبناء مستقبل أفضل في عالم متطور، ولينقل للعالم رسالة سلام ومحبة وتنمية. وسيكون "منتدى شباب العالم" حدثاً سنوياً تحتضنه مصر في نهاية كل عام.

إن السلام لا يعني غياب الصراعات فحسب، وإنما يتطلب أيضاً عملية تشاركية ومسارات تفاعلية يتم بواسطتها تعزيز الحوار والعمل على تسوية الصراعات بروح التفاهم والتعاون. فالبشرية في حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى إلى القضاء التام على جميع أشكال وأنواع التمييز والتعصب. ولا ينبغي أن تسبب الصراعات الدولية، التي تتركز بكل أسف في دائرة مخيفة حول بلدي في الشرق الأوسط وأفريقيا، أن ثقافة السلام هي مجموعة من القيم والتقاليد والسلوكيات الدولية، المستندة على مبادئ احترام الحياة ونبذ العنف ومكافحة التطرف والترويج للممارسات السلمية من خلال إذكاء التعليم والحوار والتعاون، وكذلك الاحترام الكامل لمبادئ السيادة الوطنية والاستقلالية السياسية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والالتزام بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية والطرق الدبلوماسية، فضلاً عن أهمية احترام حقوق الإنسان وبذل الجهود للوفاء بالاحتياجات الإنمائية البيئية للأجيال الحالية والقادمة، والتمسك بمفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة والتسامح والتضامن والتعددية والتنوع الثقافي والحوار من أجل التعايش السلمي بين الشعوب. ولا يجب أن يتغافل المجتمع الدولي عن الحق المكتسب لجميع الشعوب، بما فيها تلك التي تعيش في ظل السيطرة الاستعمارية أو غيرها من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، في تقرير المصير، وبالتالي نيل حقها في العيش في سلام واستقرار وأمن. ونخص بالذكر، في هذا الصدد، الشعب الفلسطيني الذي يزرع تحت الاحتلال العسكري منذ عقود مع

مع نهج البحث عن أرضية مشتركة، بينما تُنحى الخلافات جانبا على أن نظل منفتحين ومتسامحين وأن نوفر فرصاً للتبادل والتعلم المتبادل بين الحضارات. ويجب أن نؤمن بأن العالم غني وبهيج وأن الحضارات متنوعة لكي تتعايش بشكل متناغم وتعزز روعة بعضها بعضاً وتزيل الفجوات الثقافية وتقضي على خيبة الأمل الروحية.

لقد دعا المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي اختتم أعماله مؤخراً إلى نوع جديد من العلاقات الدولية يقوم على الاحترام المتبادل والعدل والتعاون والفرص المفيدة لجميع الأطراف من أجل بناء مستقبل مشترك للبشرية. وينبغي احترام تنوع الحضارات. وعلينا أن نجري حوارات تضع حداً للعداء وتعزز التعلم المتبادل وتحل النزاعات. ويجب أن نشجع التعايش المتناغم من أجل القضاء على الاستعلاء الثقافي. وتؤكد الثقافة الصينية التقليدية مفهوم السلام والتعاون والفكرة القائلة بأن العالم كيان واحد. كما أنها تؤكد على التعايش الذي يؤدي إلى الانسجام في جميع أنحاء العالم. وهذه كلها عناصر أساسية وراء مفهوم بناء مستقبل مشترك للبشرية. والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع العالم بأسره للحفاظ على السلام والتنمية العالميين.

**السيد محفوظ (مصر):** تسعى مصر دوماً نحو تحقيق التواصل بين الشعوب والتقارب بين الثقافات وتواصل الانخراط في الجهود الجادة لمواجهة الصراعات والحروب والنزاعات المسلحة التي تندلع على خلفيات عرقية أو طائفية أو دينية. كما تقوم الحكومة المصرية حالياً بالعمل على تعزيز الدبلوماسية العامة لدعم ثقافة التعايش والتواصل بين الشعوب من خلال تنظيم الفعاليات الكبرى بهدف تلاقي الدول مع بعضها البعض ونشر أفكار السلام ونبذ العنف والتعايش وتبادل الخبرات والثقافات والاهتمام بدور المرأة في المجتمع وأهمية تمكينها. وكانت أبرز تلك الفعاليات الدولية على أرض مصر "منتدى شباب العالم"،

عاما من اعتماد القرار ٥٣/٢٤٣ بشأن الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام.

ويغتتم وفد بلدي هذه الفرصة لتهنئة السيدة أودري أزولاي على انتخابها مديرة عامة جديدة لليونسكو، ويرحب بالعمل الذي قام به تحالف الأمم المتحدة للحضارات لتعزيز ثقافة السلام عن طريق التعليم والحوار، من بين وسائل أخرى.

ومن المحزن أن نرى اليوم تزايد حوادث أعمال التعصب والتمييز وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام والتوترات بين الدول والإثنيات والأديان. ومن المحزن أن نرى أن السلام لا يزال بعيد المنال في بعض المناطق. إن ثقافة السلام والتنمية المستدامة مفهومان يرتبطان معا ارتباطا وثيقا. وغني عن البيان أن السلام يقوم على أساس تحقيق التنمية المستدامة، كما أن التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يرتكز بتحقيق السلام. وخلال السعي لتحقيق السلام، فإن الدور الذي تؤديه النساء والشباب في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية أمر حاسم ويجب دعمه وتشجيعه.

ويشدد وفد بلدي على أن المغرب قد نفذ برنامجا وطنيا لإدماج موضوع ثقافة السلام في المناهج المدرسية، وتنظيم اجتماعات منتظمة بشأن الحوار بين الثقافات والحضارات. وكان المغرب أول بلد عربي يعمل مع اليونسكو من أجل وضع استراتيجية وطنية لمنع التطرف العنيف من خلال التعليم. كما أننا بحاجة إلى تشجيع المساهمات الإيجابية من جانب وسائط الإعلام والمجتمع المدني، التي يتعين أن تؤدي دورا حقيقيا في تشجيع الوعي الجماعي، وتعزيز الحوار الاجتماعي كوسيلة لتحقيق السلام، ونشر قيم التسامح والانفتاح، ومكافحة خطاب الكراهية والتحريض على التمييز والعداء والعنف.

ويتعين على الزعماء الدينيين الاضطلاع بدور أساسي في منع التحريض على الكراهية ومكافحته. ويجب تشجيع التعاون بين الزعماء الدينيين من جميع الأديان ودعمه بمبادئ التسامح

التأكيد على الأولوية الدولية للحفاظ على هوية مدينة القدس العربية باعتبارها مهد الأديان السماوية والأماكن المقدسة.

ختاما، تنتشر بعض أصوات القوى والتيارات الدافعة للصدام بين الحضارات، وهو ما يضيف إلى مسؤوليات الأمم المتحدة وإسهامها الجوهرى نحو غرس بذور الحوار. كما يجب أن ندرك أن ثقافة السلام تمثل فرصة ثمينة للشعوب في جميع البلدان من أجل التغلب على ظاهرة الإرهاب الدولي والأيدولوجيات المتطرفة، وما يتمخض عنها من عنف وتخريب في شتى أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، تعرب حكومة بلدي للمجتمع الدولي عن عميق الشكر وخالص الامتنان في ضوء اتخاذ الجمعية العامة في الأسبوع الماضي للقرار 72/17 الذي قدمته مصر، والمعنون "آثار الأعمال الإرهابية الموجهة ضد المواقع الدينية على ثقافة السلام"، بتوافق الآراء. كما يتعين الاستمرار في أن تتضمن كافة الوثائق والأوراق الصادرة عن الأمم المتحدة إشارات واضحة بشأن ثقافة السلام. ولذلك، نحن ندعم كل مشاريع القرارات تحت هذا البند، سواء التقليدية منها والمقدمة من جانب الدول الصديقة، بنغلاديش والفلبين وباكستان بشكل مشترك، أو الجديدة من جانب الجزائر وماليزيا.

**السيد القاديري (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** يسر وفد بلدي تمكنه من المشاركة في مناقشة اليوم. لقد درسنا تقرير الأمين العام (A/72/488 و A/72/621) اللذين يلخصان الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة خلال العام المنقضي بشأن هذه المسألة.

إن مناقشة اليوم تشكل فرصة لنا لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بثقافة السلام وبقيم متماثلة.

ونكرر الآن أكثر من أي وقت مضى التأكيد على أهمية وإلحاحية ضمان تغليب قيم السلام والتسامح والحوار والتعايش على الجهل والدعاية. وتؤكد الجمعية العامة اليوم من جديد التزامها بتنفيذ أهداف ثقافة السلام واللاعنف، بعد حوالي ٢٠

وتتصر المملكة المغربية على ضرورة الحفاظ على الوضع السياسي والتاريخي والقانوني للقدس، وتدعو الأمم المتحدة، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إلى الاضطلاع بمسؤوليتها على الوجه الأكمل، وذلك لمنع أي عمل يقوض ذلك الوضع أو الجهود الدولية الرامية إلى حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويؤكد المغرب من جديد دعمه غير المشروط للشعب الفلسطيني الشقيق وتضامنه المستمر معه في سعيه لاسترداد حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الختام، تمشيا مع توجيهات جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، سيعمل المغرب، بالتنسيق مع الفلسطينيين وغيرهم من الأطراف العربية والإسلامية والدولية معا بهدف مواجهة هذا التطور الخطير.

**السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): صباح القدس الشريف، عاصمة فلسطين العربية المحتلة، قلب السلام ومهد المسيح وزهرة المدائن وبوصلة التسامح والاعتدال. إن مستقبل القدس الشريف لا تحدده دولة أو رئيس لدولة ما، بل يحدده تاريخها وإرادة وعزم الشرفاء والأوفياء للقضية الفلسطينية. إن تصويتنا اليوم لصالح كافة القرارات التي تدعو لمنع العنف والتطرف العنيف، الذي دعت فيه الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى الاتحاد ضد التطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره ينسجم والموقف السوري الثابت، والذي يعزز ثقافة السلام وحوار الحضارات ونبذ العنف. كما يؤكد على رفضنا لأي مبادرات يكون فيها لدول تقوم أساسا على الفكر المتطرف والفكر الوهابي التكفيري، وتتسبب في انتشار الجماعات الإرهابية التي تعتنق هذا الفكر الأسود الظلامي، وتقوم بتسخيرها لتحقيق مآرب سياسية. وكذلك يجدد وفد بلادي رفضنا لأي مبادرات تحمل في طياتها دورا مزعوما في مكافحة التطرف أونشر قيم الاعتدال والتسامح. وكذلك خطورة إسناد مثل هذه المهمة

والاحترام المتبادل. وفي مكافحة التطرف الديني والإرهاب، اعتمد المغرب نهجا متعدد الأبعاد. وفي هذا الصدد، فإن بلدي يدرك من البداية الحاجة إلى اعتماد استراتيجية وقائية تستند إلى التدريب الديني والتنمية البشرية. وفي الواقع، اتخذ بلدي تدابير ملموسة لتنظيم التعليم الديني من خلال تدريب الأئمة.

وانطلاقا من هذا النجاح، قام المغرب بتصدير برامج ويعمل الآن على تدريب الأئمة على الصعيدين الوطني والدولي، داخل البلد وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأوروبا، وآسيا. ومنذ افتتاح معهد محمد السادس لتدريب الأئمة والمرشدين والمرشدات في الرباط في آذار/مارس عام ٢٠١٥، استفاد حوالي ٢٠٠٠ إمام من التدريب الخاص الذي نقدمه على الصعيدين الوطني والدولي. وتقتزن هذه السياسة بمشروع إعادة تأهيل المدارس القرآنية التقليدية على نطاق واسع، والتي تشكل جزءا حيويا من التراث الديني والثقافي للمغرب.

وتعقد مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة اجتماعا اليوم لدورتها العادية في فاس، بمشاركة حوالي ٣٠٠ من العلماء المسلمين من ٣٢ بلدا أفريقيا، بمن في ذلك ٨٠ امرأة و ٢٠ عالما مغربيا من أعضاء المؤسسة، من بينهم أربع نساء. وفي هذا الإطار، وبفضل القيم التقليدية والإرادة السياسية، لا يزال المغرب يعمل على صون أوجه السلم والرخاء، وإقامة علاقات حسن الجوار وبناء الثقة داخل المجالات الثقافية.

ومنذ إعلان الولايات المتحدة عن اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها للمدينة المقدسة، بعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، برسالة إلى الرئيس الأمريكي والأمين العام للأمم المتحدة للإعراب عن عميق قلقه بصفة شخصية، وعن الجزع القوي من جانب الدول والبلدان العربية والإسلامية إزاء قرار الولايات المتحدة، وللدعوة إلى الحفاظ على الوضع القانوني والسياسي والتاريخي للمدينة المقدسة، مع تجنب اتخاذ أي إجراء يمكن أن يقوض وضعها السياسي الراهن.

ومؤخراً، قامت إسرائيل بإطلاق صواريخ على قلب دمشق، وقمنا بالرد عليها. لذلك، لا يلومنا أحد عندما سنرد على هذه الوقاحة الإسرائيلية بنفس الطريقة وفي الوقت المناسب. والنصر لفلسطين والقضية العربية.

**السيد خوشرو** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى البعثتين الدائميتين لماليزيا والجزائر لدى الأمم المتحدة على عرض مشروعي القرارين قيد النظر اليوم، أي مشروع القرار A/72/L.21 المعنون "الاعتدال"، ومشروع القرار A/72/L.26 المعنون "اليوم الدولي للعيش معاً في سلام". ونأمل أن يجري اعتمادهما بتوافق الآراء.

تشمل الوثائق التي تنظر فيها الجمعية العامة اليوم أيضاً الوثيقة A/72/621، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٠٩/٧٠، وهي معنونة "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف". وبما أن بلدي كان المقدم الرئيسي للقرار، أود أن أشكر الأمين العام وزملاءه في الأمانة العامة على جهودهم في إعداد التقرير ذي الصلة. وأود أيضاً أن أثني على منظومة الأمم المتحدة بأسرها على جميع المبادرات والالتزامات ذات الصلة الرامية إلى تنفيذ القرار بهدف منع التطرف العنيف ومكافحته، والتي يتضمن التقرير قائمة بها واستعراضاً لها.

لقد تأسست الأمم المتحدة على أمل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وعلى هذا النحو، يكمن السلام في صميم عمل المنظمة، وثقافة السلام هي جوهر ميثاق الأمم المتحدة.

وبما أن العالم يواجه اليوم عدداً مريكاً من المخاطر والتحديات المتزايدة، تزداد أيضاً مسؤولية الأمم المتحدة لتشجيع السلام والحض عليه، ولا سيما مع الزيادة في عدد الدول والجهات من غير الدول التي تنشر أيديولوجيات الكراهية. وتتطلب الحالة العالمية من جميع الدول أن تكون أكثر يقظة فيما يتعلق بالآثار والنتائج المترتبة على رسائلها وإجراءاتها وقراراتها بشأن الحالة الهشة للسلام.

السامية إلى مراكز تدعمها وتستضيفها هذه الدول التي باتت معروفة للجميع.

لا بد من قول كلمة حق فيما يحدث من أحداث تعصف العالم العربي والإسلامي. بالتالي، إن إسرائيل - القوة القائمة بالاحتلال - أنشئت أساساً على العقيدة الإسرائيلية التي تحمل أساساً أفكاراً وضعتها لإنشاء إسرائيل - القوة المحتلة - وهي الصهيونية. إذا قامت إسرائيل على مفهوم الصهيونية. والجميع يعلم أن الصهيونية شكل من أشكال التمييز العنصري، وهي الرديف لداعش الإرهابي كونها لا تؤمن بثقافة السلام، وتعمل على تعزيز العنف والتطرف الديني. وهذا ما نراه في كل يوم على مشهد الساحة السياسية.

إن الصهيونية تدعي أنها تريد أن تسرق فلسطين بكاملها لتقيم دولة يهودية لليهود فقط، أي أن تستبعد كل المكونات الأخرى من مسيحيين ومسلمين. وداعش يقول نفس الشيء، يريد أن ينشئ دولة لمن يؤمن به فقط. فقط من المسلمين ليس الكل. فقط لمن يؤمن بثقافة القتل والدم وتدمير الحضارات والثقافات.

إن هذه المقاربة البسيطة تظهر لكم أن سبب مآسينا وكوارثنا في المنطقة هي إسرائيل التي أدخلت التعصب الديني والتطرف العرقي والتطرف الديني إلى منطقتنا.

وهي التي أدخلت مفهوم الاحتلال، احتلال أراضي الغير، إلى منطقتنا. وهي التي صدر بحقها على مدى ٧٠ عاماً منذ تأسيس هذه المنظمة الدولية قرارات بالملئات تدينها وتدين سياساتها التوسعية غير القانونية. كما نذكر الأعضاء بأن إسرائيل تتعامل مع إرهابيي جبهة النصرة وداعش في الجولان السوري المحتل، وتحميهم وتساعدتهم على طرد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك المكلفة بحفظ السلام والمنتشرة على طول خط الفصل في الجولان.

مسعانا المشترك نحو تعزيز السلام في العالم. ومع ذلك، لا يمكننا أن نأس وينبغي ألا نأس. وفي الواقع، رغم كل الصعوبات والتحديات التي تواجه منطقتنا، هناك أسباب للتفاؤل. وتمثل سلسلة الهزائم الأخيرة التي مُني بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في منطقتنا، لا سيما في سورية والعراق، نقطة تحوّل ونصراً تاريخياً للسلام والدول المحبة للسلام.

ونعرب عن خالص تهانينا للحكومتين والشعبيين الشجاعين في كل من سورية والعراق على انتصاراتهما الحاسمة على الجماعات الإرهابية، والتي ما كانت لتحقيق لولا شجاعتها وصمودها. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من الهزيمة العسكرية، لا تزال الأيديولوجية والشبكات الاجتماعية التي أوجدت تنظيم الدولة الإسلامية على قيد الحياة. ولا يمكن تصوّر النصر النهائي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، أو الإرهاب بشكل عام، من دون تخليص العالم من الأيديولوجية التكفيرية الظلامية التي تلهم هذا التنظيم والجماعات الإرهابية الشبيهة به.

لقد فرضت الحروب والصراعات نفسها دائماً على المجتمعات. ومع ذلك، فإن تكلفة الحرب اليوم تجعل منها خياراً غير وارد. ومن ثم، لا بد من جعل السلام الطويل الأمد حقيقة واقعة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها صاحبة فكرة إيجاد عالم ينبذ العنف والتطرف، تدعو مرة أخرى جميع الدول المحبة للسلام إلى رص الصفوف من أجل قضية السلام.

**السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية):** إن السلام هو الوضع الطبيعي للوجود البشري، وليس الحرب والعدوان سوى عقبات مصطنعة تعوق الغرائز البشرية الأساسية التي تتجه نحو التعاون والتعايش. ويتطلب تعزيز ثقافة السلام إتاحة ازدهار تلك القيم دون عوائق.

ويمنح إعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام الذي أطلقته الجمعية العامة الأولوية للتعليم بوصفه استراتيجية رئيسية في تشجيع ورعاية هذه الثقافة.

إن أولئك الذين يحاولون إضفاء الشرعية على الاحتلال في منطقتنا عن طريق رفض الحقائق التاريخية يقوضون السلام بشدّة. واحتلال الأراضي الفلسطينية هو السبب الجذري لجميع الأزمات في منطقتنا. وأي إجراءات لإنكار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك ما يتعلق بمدينة القدس الشريف، وخاصة المسجد الأقصى، لن تؤدي إلا إلى المزيد من سفك الدماء والغضب.

ونحن ندين بشدّة اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة القدس عاصمة للنظام الإسرائيلي، وكذلك خطة نقل سفارة الولايات المتحدة إلى المدينة المقدسة. ويشكل ذلك الفعل الانفرادي انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، لأن أي استحواذ على الأراضي ناجم عن استخدام القوة أمر غير قانوني. ويقع على عاتق جميع الدول التزام بالامتناع عن أي عمل يتعارض مع هذا المبدأ. وهذا الفعل من جانب الولايات المتحدة ليس مجرد إجراء غير قانوني، بل إنه يبين أيضاً مدى نفاقها في سياستها فيما يتعلق بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويحمل المجتمع الدولي الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي المسؤولية عن جميع العواقب الخطيرة لهذا العمل المتهور وغير المشروع. وعلى مر التاريخ، لم يسر الاحتلال والسلام جنباً إلى جنب. والحالة الراهنة ليست استثناء، ولا يمكن تحقيق السلام أو العدالة طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ولا ينبغي تكرار تجارب الماضي الفاشلة. إن الذين يفضلون الجزاءات والإكراه على الدبلوماسية والتفاوض يقوون، عبر أعمالهم وخطابهم، شوكة التطرف ويُضعفون ثقافة السلام والتسامح. والنزعة الانفرادية والتدابير القسرية هي مصادر لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في العلاقات الدولية ويتعين إلقاء اللوم عليها في انتشار الإرهاب والتطرف.

وما يحدث اليوم في العديد من أنحاء العالم - من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى اليمن - إنما يجسّد حالات الفشل في

يعزز التعايش السلمي والوثام ويمنع انتشار الأيديولوجيات التي تؤدي إلى التطرف العنيف.

ويجب أن يكون التعليم أيضاً استراتيجية رئيسية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وتعلم فضائل التسامح ينبغي أن يُشكّل الركيزة الرئيسية لنهجنا المشترك إزاء التعليم والتنمية الاجتماعية. ويمكننا أن نفعل ذلك من خلال سد الفجوات الموجودة في مجتمعاتنا والتي تدفع الناس إلى التحريض على الكراهية. ويمكننا أن نفعل ذلك من خلال التغلب على جميع أنواع التحيز ضد المسلمين أو أي جماعات أخرى من الناس. وتدين حكومة وشعب ملديف جهود البعض لربط الإسلام بالإرهاب. وتدين بشكل قاطع جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بوصفها إجرامية ولا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن دوافعها، بجميع أشكالها ومظاهرها، أينما ارتكبت وأياً كان مرتكبوها. وتدين ملديف بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الأخير الذي وقع في مصر واستهدف المصلين أثناء الصلاة.

ويتطلب تعزيز ثقافة السلام أيضاً من وسائط الإعلام، بما في ذلك الشركات التي تملك منابر وسائط التواصل الاجتماعي، ضمان عدم استخدام الوسائط المجانية أداةً للتحريض على الكراهية والتخطيط لأعمال الإرهاب وتنفيذها.

ويمكن لقوة السلام أن تتغلب على طغيان الجهل. لأن السلام أقوى من مجموع أي تراكم للسلطة الاجتماعية.

وتعتقد ملديف أن مجلس الأمن يملك فرصة استثنائية لتهيئة الظروف لتحقيق السلام. وتأمل ملديف انتخاباً لعضوية المجلس للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ والإسهام في تعزيز قدرة المجلس على بلورة رؤية مشتركة للسلام - رؤية تتوخى عودة البشرية إلى أسلوب التعايش التقليدي، حيث تتحقق الحرية والمساواة من خلال التفاهم والاحترام والتسامح، وحيث يقودنا إيماننا المشترك بثقافة السلام إلى مصيرنا الواحد والمشارك.

وذلك يعني هيكلة نظمنا التعليمية وإعداد موادنا التعليمية بغية مساعدة الأفراد على غرس قيم السلام. وإذا جرى تصميم التعليم وتوفيره بشكل سليم، فإنه يكون ذا قدرة استثنائية على تمكين الأفراد من تخليص عقولهم من فكرة القهر الشريرة وتعلم مفهوم التصالح الجميل. ويساعدنا التعليم على ولوج عالم الإمكانيات - حيث أنه يوسع مدارك البشر ويساعدهم على السعي بجد أكبر والعودة إلى الوضع الطبيعي للوجود البشري.

وتقوم منظومة الأمم المتحدة بعمل جدير بالثناء في إحداث هذا التغيير في عقليات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم من خلال التعليم. وتؤدي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على وجه الخصوص عملاً مثيراً للإعجاب في تعاونها مع حكومات الدول الأعضاء لتكييف موادها التعليمية بطريقة تهيئ حيزاً كافياً لازدهار ثقافة السلام.

وفي ملديف، تنفذ حكومة الرئيس عبد الله يمين عبد القيوم سياسات لتمكين النساء والرجال والفتيات والفتيان الملديفيين من أن يخلصوا أحلاماً أكبر ويحققوا إنجازات أرقى ومن أن يغرسوا ثقافة السلام والاحترام والتسامح ويعيشوا فيها، وأن يتعلموا الاعتزاز بقيمة التصالح. ويتمثل نهج ملديف في إشاعة ثقافة السلام في تعزيز تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة وشاملة للجميع واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة والمشاركة الديمقراطية والتسامح. فنحن ندرك العلاقة بين بناء ثقافة السلام وبناء دولة أقوى وأكثر ازدهاراً وصموداً. وتعمل الحكومة لزيادة الاستثمار في النساء والشباب، الذين يؤدون أدواراً حيوية في غرس وتوطيد ثقافة السلام والحفاظ عليها واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ جزءاً أساسياً من هذه الاستراتيجية. وتوفر ملديف تعليماً ابتدائياً وثانويًا جيداً للجميع، فيما تكفل أن يتعلم الأطفال قيم الاحترام والتسامح منذ سن مبكرة. ويُستكمل هذا بالتعليم المحدد الأهداف الذي

يظل أطفالنا وشبابنا أفضل أمل لنا لتحقيق السلام. ولا بدّ من غرس بذور ثقافة السلام في أذهان الشباب. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، ركّز رئيس المنتدى الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام على جدوى وأهمية النماء في مرحلة الطفولة المبكرة في تعزيز ثقافة السلام. ونشجع كيانات الأمم المتحدة المعنية، مثل اليونسكو وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، على المضي قدماً في العمل البعيد الأثر بشأن السلام والتعليم من أجل المواطنة العالمية. ونحث الدول الأعضاء على دعم المبادرات الرامية إلى إيجاد سبل لتعزيز مشاركة الأطفال والشباب في جهود السلام. وفي هذا السياق، نلفت انتباه جميع الأطراف المعنية إلى الدراسة البحثية بشأن الشباب والسلام والأمن التي أُجريت، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

وفي العام الماضي، سلّم القرار ٢٥٢٢/٧١، المعنون "متابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام"، بالمساهمة المحتملة لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في تعزيز ثقافة السلام. وبناء على ذلك، اعترفت الدول الأعضاء في هذا العام بصورة ملائمة بأن الجهود المبذولة من أجل بناء السلام والحفاظ على السلام ينبغي أن تراعي الترويج لثقافة السلام. ونقترح تجسيد هذا الاعتراف بشكل مناسب في التقرير المقبل للأمين العام بشأن الحفاظ على السلام.

ونذكر بأن الجمعية العامة أقرت في القرار ٢٩١/٧٠ بأهمية برنامج العمل بشأن ثقافة السلام في سياق التنفيذ الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وهناك في الواقع مجال أكبر لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها لتعزيز ثقافة السلام أن يُسهم على نحو فعال ومستدام في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. ونرى أن مفهوم الاعتدال يضيف بعداً مفيداً آخر إلى هذا الخطاب، بما في ذلك في سياق التخفيف من الآثار المدمرة المحتملة للتطرف، مع المحافظة على احترام الحقوق والحريات الأساسية.

**السيد إسلام (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** يسعد بنغلاديش، بوصفها مناصراً أصيلاً لثقافة السلام في الأمم المتحدة، أن ترى تزايد الاهتمام بالمسألة، كما يتضح في عدد مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال لهذه السنة.

منذ اتخاذ القرار المتعلق بثقافة السلام في ١٩٩٩، ما فتئت بنغلاديش تيسّر مشاريع القرارات اللاحقة له في الجمعية العامة كل سنة. ويؤكد اتخاذ القرار سنوياً بتوافق الآراء من جديد التزام المجتمع الدولي بالقيمة الدائمة لثقافة السلام. ومن المتوقع أن يكون هناك اهتمام متجدد بهذا الموضوع على خلفية دعوة الأمين العام إلى طفرة في دبلوماسية السلام. ولا نزال نشعر بالامتنان لرؤساء الجمعية العامة على تنظيم مناسبات رفيعة المستوى بشأن ثقافة السلام، على النحو المطلوب في القرار. ونحث جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على تعميم الترويج لثقافة السلام بوصفه هدفاً أساسياً في مجالات عمل كل منها.

ونشكر الأمين العام على إعداد تقرير مفصل (A/72/488) عن الأنشطة التي جرت منذ العام الماضي في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ونسلّم بأن تعزيز ثقافة السلام والحوار بين الأديان والثقافات قد اكتسبا زخماً إضافياً بفضل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولا يمكن المغالاة في التشديد على الحاجة إلى المزيد من التسامح والتفاهم في مجتمعاتنا التي يتزايد فيها تعدد الأديان والثقافات وتصبح أكثر ترابطاً. وهناك حاجة إلى جهود نشطة وواعية لتعزيز التنوع الثقافي بوصفه عنصراً هاماً للإدماج الاجتماعي. ويجب أن تكون الأولوية للتعليم في جميع المجتمعات بوصفه أنجع وسيلة لتعزيز قيم استيعاب الجميع والتعددية والتسامح والاعتدال والتعايش السلمي. ومن شأن الاحتفال باليوم الدولي للعيش معاً في سلام أن يزيد من تعزيز تلك الرسالة.

تايلند، الجزائر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، سري لانكا، سنغافورة، السودان، عمان، غينيا، الفلبين، فييت نام، قطر، كمبوديا، كوت ديفوار، كيريباس، لبنان، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، ميانمار، اليمن.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** طلب إجراء تصويت مسجل.

**أجري تصويت مسجل.**  
**المؤيدون:**

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كيريباس، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لااتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر

تدين بنغلاديش الهجمات الإرهابية الجبانة التي وقعت على أماكن مقدسة في مصر في الشهر الماضي، فضلاً عن جميع الهجمات من هذا القبيل، بوصفها إهانة لالتزامنا المشترك بثقافة السلام.

وربما يكون بناء عقلية ثقافة السلام أبسط النهج وأجداها لمنع نشوب النزاعات.

يجب أن نسعى جاهدين لتعزيز الحوار من أجل تحقيق المصالحة والسلام في طليعة جهودنا لمكافحة الكراهية والتعصب والإقصاء والطائفية التي تثير النزاعات والحروب.

وبهذه الروح نذكر على وجه الخصوص بالوضع اليائس الذي يعيشه الروهينغا في ولاية راخين في ميانمار، ونواصلحث المجتمع الدولي على العمل من أجل ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لهم، بما في ذلك حقهم في العودة إلى ديارهم، وفي تحديد هويتهم وفي الجنسية، والحقوق الأساسية الأخرى اللازمة لهم للعيش حياة كريمة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ١٥ من جدول الأعمال.

نتنقل الآن إلى النظر في مشروع القرارين A/72/L.21 و A/72/L.26.

تبت الجمعية أولاً في مشروع القرار A/72/L.21 المعنون "الاعتدال".

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)**  
**(تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار A/72/L.21: إندونيسيا، أوزبكستان، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش،

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/72/L.26؟

اعتمد مشروع القرار A/72/L.26 (القرار ٧٢/١٣٠).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** قبل أن أعطي الكلمة للوفود لتعليل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة غالارنيو (كندا) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بتعليل التصويت هذا بالنيابة عن كندا بشأن القرار ٧٢/١٢٩ المعنون "الاعتدال".

أولاً، تود كندا أن تشكر ماليزيا على تقديمها قراراً بشأن هذه المسألة الأساسية، والميسر وزملاءنا على جهودهم المتواصلة التي بذلوها في محاولة التوصل إلى نص يتوافق الآراء. وتود كندا أيضاً أن تعرب عن تقديرها لماليزيا لجهودها الرامية إلى منع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته من خلال المبادرات المحلية والدولية. وكندا ملتزمة التزاماً عميقاً بمكافحة التطرف العنيف كما أظهرنا من خلال دعمنا ومشاركتنا المتواصلين بشأن هذه المسألة. ونحن ملتزمون أيضاً بتعزيز التعددية والإدماج واحترام التنوع وجميع حقوق الإنسان. ولهذا الأسباب، قررت كندا تأييد القرار.

ونود أن نؤكد أننا نفهم أن التدخلات الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته، بما في ذلك التدخلات التي تدخل في إطار مصطلح "الاعتدال"، هي حسب الظروف المحلية ومحددة السياق.

ونعتقد أنه يلزم، في سياق القيام بذلك، ضمان احترام حقوق الإنسان والتنوع والشمول، بهدف مساعدة الأفراد والمجتمعات على أن يصبحوا أكثر قدرة على الصمود أمام تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف. إنه توازن صعب ولكننا نلتزم

سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، تيمور - ليشتي، توغو، تونس، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار A/72/L.21 بأغلبية ١٣٥ صوتاً مقابل صوتين (القرار ٧٢/١٢٩).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.26 المعنون "اليوم الدولي للعيش معاً في سلام".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، أصبحت الجزائر من مقدمي مشروع القرار بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء مجموعة الدول الأفريقية.

وبالإضافة إلى الوفد المدرج في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار A/72/L.26: أرمينيا، إسبانيا، وإستونيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، والبحرين، وبلغاريا، وبنغلاديش، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتايلند، وتركمانستان، والجمهورية العربية السورية، والصين، وعمان، وفرنسا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفييت نام، وقطر، وكوبا، والكويت، وكيريباس، ولبنان، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية، ونيكاراغوا، واليمن.

لتبرير فرض قيود لا داع لها على حرية التعبير أو الدين، وكلاهما من شأنه أن يتعارض مع الحقوق المعترف بها دولياً.

إن الولايات المتحدة تؤمن بالعمل الجماعي من أجل حماية حقوق الإنسان والمساعدة على ضمان ألا تأتي الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لمكافحة التطرف العنيف بنتائج عكسية.

**السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** تود البرازيل أن تقدم هذا التعليل للتصويت بعد اتخاذ القرار ١٢٩/٧٢.

ترحب البرازيل باتخاذ القرار المتعلق بالاعتدال. وإنه لأمر مطمئن وجود هذا المستوى الرفيع من المشاركة في إطار بند من جدول الأعمال مكرس لثقافة السلام. وإذ نرحب باتخاذ قرار آخر، أود أن أسلط الضوء على حقيقة أن المادة ١ من الإعلان بشأن ثقافة السلام (القرار ٢٤٣/٥٣ ألف)، المتخذ في عام ١٩٩٩، تعدد تسعة عناصر أساسية للترويج لثقافة السلام، تشمل الحق في التنمية والتنمية المستدامة وحرية التعبير وتعزيز المساواة بين الجنسين. وقد شهدنا، في هذا العام، زيادة كبيرة في عدد القرارات المتخذة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وعلى الرغم من أن بعض عناصر ثقافة السلام تحظى باهتمام كبير، فإن بعضها الآخر لم يحظ بذلك. ولذلك، فإننا نأمل في أن تشهد المناقشات المقبلة تجسيدا أفضل لمجالات التنمية المستدامة وحقوق الإنسان في جهود الجمعية العامة للترويج لثقافة السلام.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت.

طلبت وفود عديدة الكلمة ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر

بمواصلة العمل مع جميع شركائنا من أجل الحفاظ عليه. وموقفنا هو أن أحد الشروط المسبقة لثقافة السلام يتمثل في بناء مجتمع تعددي ومفتوح مبني على القواعد، يتسم بتنوع واسع في الفكر والمعتقد.

**السيد براون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** تؤمن الولايات المتحدة الأمريكية إيماناً راسخاً بالعمل الجماعي من أجل بناء عالم أكثر أمناً وسلاماً من خلال تعزيز العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن نبذ العنف ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. غير أن الولايات المتحدة لديها شواغل جدية إزاء القرار ١٢٩/٧٢، بشأن الاعتدال. فعلى سبيل المثال، لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل الصيغة الواردة في الفقرة ٣، التي تدعو المجتمع الدولي إلى دعم مبادرة الحركة العالمية للمعتدلين بسبب شواغل بشأن القدرة الحالية لمؤسسة الحركة العالمية للمعتدلين التابعة لحكومة ماليزيا على القيام بالأنشطة المقترحة.

كما تعيد الولايات المتحدة التأكيد على موقفها المعروف جيداً المتمثل في ضرورة توفير أقصى قدر ممكن من الحماية لممارسة الحق في حرية التعبير. كما نعيد تأكيد دعمنا لحرية التعبير وحرية الدين، بما في ذلك احترام الحق في حرية الفكر أو الوجدان أو المعتقد. ولن يكون في مقدورنا، في ذلك الصدد، تأييد الصيغة الواردة في الفقرة ١ التي لا تميز بين مصطلحي "التطرف"، الذي يمكن تطبيقه بشكل غير موضوعي على مجموعات معينة ويمكن استخدامه لقمع ممارسة حرية التعبير وحرية الدين، وكذلك حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى، و "التطرف العنيف"، الذي نعارضه بشكل عام.

وعلاوة على ذلك، فإن كلمة "اعتدال" تظل غير مُعرّفة في القانون الدولي. وفي مناقشاتنا، نشعر بالقلق إزاء إمكانية إساءة استخدام تنفيذ البرامج والسياسات التي تركز على الاعتدال. ويساورنا قلق من أنفرادى الدول يمكن أن تفسر الاعتدال

على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وأنه ينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

**السيدة شيلو (إسرائيل)** (تكلمت بالإنكليزية): لقد استغلت سورية مرة أخرى هذا المنبر لمهاجمة بلدي، إسرائيل، باتهامات باطلة وأكاذيب محضه. ولن أضيع وقت الجمعية في الرد على هذا البيان الشنيع الذي أدلى به ممثل سورية - تلك الدولة التي تقتل شعبها، بما في ذلك عن طريق استخدام الأسلحة الكيميائية. (تكلمت بالعربية).

حقيقي اللي استحو ماتوا.

**السيد قاسم آغا (الجمهورية العربية السورية)**: وكما اختتمت ممثلة دولة الاحتلال الإسرائيلي باللغة العربية عندما تقول: من استحو ماتوا. بالفعل، نقول لها إن الإناء ينضح بما فيه. وأن احتلالكم مرفوض لكافة الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل وأن فسادكم وفكركم المتطرف هو الوجه الآخر لداعش والنصرة وكافة التنظيمات الإرهابية في العالم.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية)**: بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.